جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر الشراكة الأورومغاربية على سياسات التنمية

(دراسة حالة – الجزائر –)

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس

تخصص : علاقات دولية ومنظمات اقتصادية دولية

إعداد الطالبتين :

توهامي سهام

العيرج نوال

إشراف الأستاذ :

شبلي محمد

لجنة المناقشة :

الأستاذ.....الرتبة العلمية.....رئيسا

الأستاذ.....الرتبة العلمية.....مشرفا ومقررا

الأستاذ.....الرتبة العلمية.....عضوا ومناقشا

السنـة الجامعيـة 2015 – 1437/2016–1438

"البسملة" بالخط الديواني الجلي

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا و الصلاة و السلام على رسول الله

يامن أحمل إسمك بكل فخر،يامن أفتقدك من الصغر، يامن يرتعش قلبي لذكراك ،إلى روح والدي الطاهرة

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي ،إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى سندي وقوتي و ملاذي بعد الله إلى من أثروني على أنفسهم إلى من علموني علم الحياة إخوتي

إلى كل من ملئ لنا الدنيا فرحا و القلب مرحا وورود البيت:فاطمة الزهراء، محمد عبد الهادي

إلى حبيبات قلبي :دنيا أمل، زينب ،لطيفة ،هاجر ،أمينة ،إسمهان

وإلى من أتمنى أن أذكرهم .....إذا ذكروني

واتمنى أن تبقى صورهم ..... في عيوني

وإلى كل من لم يذكرهم قلمي..... و لم ينساهم قلبي

وإلى من ساندتني و رافقتني في هذا العمل حبيبة قلبي :العيرج نوال

مسعودة

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا و الصلاة على رسول الله .

إلى أغلى ما أملك في الوجود، الغاليان اللذان تعجز عن وصفهما الكلمات و يتردد اسمهما من عمق الفؤاد. إلى مثلي الأعلى في الحياة . إلى من علماني معنى الكفاح و أن الصبر مفتاح النجاح . والدا يا العزيزان نورا حياتي و رمزا الحنان و الاطمئنان حفظهما الله و أدامهما تاجا على رأسي.

إلى أخي: محمد

إلى أخواتي :سهام ،أمال ،سماح

إلى كل صديقاتي العزيزات اللواتي جعلنا أيامي كلها بهجة و فرح : أمينة ، سمية ،فاطمة ،خديجة،أمال

إلى من كانوا لي بمثابة الإخوة والدين جعلوا أصعب أيامي مرحا: وليد،جابر، إلياس

إلى كل من سعته ذاكرتي و لم تسعه مذكرتي.

و إلى حملت معي عبئ هذا العمل صديقتي و حبيبتي و أختي توهامي سهام

شكر وتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولاتطيب الأخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله عز وجل

إلى من بلغ الامانة ونصح الأمة ونبي الرحمة ونور العالمين صلى الله عليه وسلم

وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى أيات الشكر والإمتنان والتقدير والذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الكرام

ونخص بالتقدير والشكر والتقدير إلى أستاد شبلي محمد ونقول له بشراك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : إن الحوت في البحر والطير في السماء ليصلون على معلم الناس الخير

و في الأخير نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل .

مقدمة

مقدمة:

تعود الجذور التاريخية للعلاقات المغاربية الأوروبية إلى فترة زمنية قديمة ،نتيجة للتقارب الجغرافي ،وضرورة التبادل التجاري ، وحتمية الاحتكاك بين دول القارتين حسب طبيعة كل مرحلة ،وكذا أهمية وتنوع حجم التبادلات بينهما في كافة المجالات.

و تدعمت هذه العلاقات بعد لجوء الدول الأوروبية في بداية القرن التاسع عشر إلى الحملات الاستعمارية ،احتلت من خلالها كل الدول المغاربية، واستعملتها كمنافذ لتصريف الفائض من منتوجاتها الصناعية التي عجزت الأسواق الأوروبية على استيعابها ،وبالتالي تفادي مشكل التضخم والكساد.

إن الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية لم ينتهي فور حصول هذه الدول على استقلالها بل ظل قائما ،ولكن بأساليب جديدة تمكنها من الحصول على امتيازات كانت تتمتع بها سابقا وفق استراتيجيات رسمت معالمها بكل دقة ووضوح ،لما تملكه هذه المنطقة منذ آلاف السنين باعتبارها القلب النابض بالنسبة لباقي مناطق العالم نظرا لتوسطها ثلاث قارات) أوروبا ،وشمال إفريقيا ،وغرب آسيا(، ومهدا لأعرق الحضارات ،ومعبرا يصل المحيط الهندي بالأطلسي ،كما تشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.

فخروج دول المغرب العربي بعد فترة طويلة من الدمار والاستقلال ببنية اقتصادية ضعيفة وتخلف على مستوى كل الميادين جعلها تعتمد في صادراتها بدرجة كبيرة على البترول والغاز كمصدر وحيد وحيوي لمداخيلها من العملة الصعبة ،واستمرت طبيعة العلاقات الإقتصادية بين دول المغرب العربي والدول الأوروبية بغلبة هذان الموردان في التبادل التجاري بينهما مقابل واردات مصنفة من الدول الأوروبية.

إنطلاقا من هذه الإعتبارات فان للبعد الإقتصادي دورا كبيرا في رسم معالم العلاقات الأوروبية المغاربية، وانتقالها من مرحلة إلى أخرى ،ووصفها بسمات جديدة.

مبررات اختيار الموضوع:

مما لا شك فيه أن لكل باحث أسباب و دوافع جعلته متمسك بموضوع بحثه منها أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أ – الأسباب الموضوعية:

يعود اختيارنا للموضوع أساسا في اعتبار الدراسة موضوع الساعة الذي يشغل الباحثين سواء على المستوى الوطني و الدولي ، كذلك من خلال الإطلا ع الجي د على حقائق الشراكة كظاهرة لها انعكاساتها على دول المغرب العربي و أيضا لمحاولة إلقاء الضوء على حجم المبادلات في المتوسط، و فهم أهم أبعاد وانعكاسات العلاقات الأوروبية المغاربية مع التركيز على استرتتيجيته على الطرفين.

ب–الأسباب الذاتية:

تمثل الأهمية الجيواستراتيجية للبحر المتوسط و دورها في العلاقات الدولية عنصر أساسي و مهم لاختيارنا الموضوع و جلب ميولاتنا لدراسته، كما أن الموضوع يدخل ضمن التخصص و يعتبر من المواضيع العلمية الحديثة في المجال الاقتصادي و السياسي الذي يعرف تحولات و تطورات متلاحقة و متجددة.

أهداف الدراسة:

يبر ز هذ ا البحث في كونه من بين هم مواضيع الوقت الحالي خاصة بالدول المغاربية، حيث تتوقف عليه إلى حد كبير إقصاء أو إدماج اقتصاديات الدول المغاربية في الاقتصاد العالمي.

تتعدد أهداف دراسة الموضوع أهمها:

1 –الأهداف العلمية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتعلق بحساسية و تعقد العلاقات الأورو–متوسطية في ظل العلاقات الدولية الراهنة و هو صلب حقل العلوم السياسية.

أيضا تتمث ل في دراسة الموضوع و تقدي م رؤي ة واضح ة عنه ، ع ن طريق أسلوب علمي يوضح التأثيرات الداخلية و الخارجية للموضوع.

و يمكن تلخيص جملة من الأهداف أهمها:

-إيضاح الخلفيات النظرية و مميزات النظام الدولي.

-دراسة و تحليل اتفاقية برشلونة المؤسسة للشكل الجديد للعلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية.

-إلقاء الضوء على مسار دول المغرب العربي و أهم العوائق التي تواجهها.

-تبيان وضعية دول المغرب العربي اتجا ه مشرو ع الشراك ة المقتر ح م ن طرف الاتحاد الأوروبي.

2 -الأهداف التطلعية:

يتمثل في تقديم رؤية تحليلية عن الموضوع تحاول إعطاء كيفية النظر للعلاقات الدولية عموما و العلاقات الأورو-مغاربية و توجهاتها على وجه الخصوص.

و أيضا لمعرفة قوة أطراف المتوسط و هذه العلاقات تعود لصالح الطرفين.

أدبيات الدراسة:

يعد موضوع الشراكة الاورو متوسطية موضوع شامل و واسع على مستوى العلوم السياسية فقد حظي هذا الاخير بعدة دراسات اقتصادية تناولت جانب مهم من الاثار الناتجة عن مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية و من بين الدراسات التي اتيح لي الاطلاع عليها و العمل بها:

دراسة : قايد عبد الوهاب ، بوغرارة بكر تحت عنوان الشراكة الاوروجزائرية ودورها في جلب الاستمار الاجنبي وكذلك دراسة : محسن الندوي بعنوان تحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة.

مذكرة الليسانس: لسليماني خديجة، الشراكة الجزائرية رهانات وافاق،التي تناولت فيها أهم الجوانب المتعلقة بالشراكة الاوروجزائرية

– دراسة :موسى اللوزي التنمية الادارية (مفاهيم ،اسس تطبيقات)

–دراسة :علي الغربي واخرون ،تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة

– مذكرة ماستر: لتناح هجيرة تحت عنوان ،الديموقراطية في المغرب العربي

– مذكرة ماجستير: لمحمد بولعسل ، الأثار الاقتصادية لإنضمام الدول المغاربية إللا إتفاقية الاوربية المتوسطية ، التي تناول فيه الاثار الإقتصادية لدول المغاربية

•بالإضافة إلى العديد من الأطروحات و رسائل الماجستير التي تم الإشارة معظمها في قائمة المراجع.

الإشكالية الرئيسية:

يعتبر مشروع الشراكة الأورو متوسطية المقترح من طرف الإتحاد الأوروبي كفيل بتحقيق المصالح المشتركة و المتوازنة لضفتي حوض البحر المتوسط وبصفة خاصة تحقيق التنمية للدول المغاربية.

و من هنا يمكن وضع الإشكالية التالية :ما طبيعة العلاقات الاقتصادية الأوروبية المغاربية القائمة بين ضفتي المتوسط في ظل عدم التكافؤ بينهما و بين توجهاتها المستقبلية؟

التساؤلات الفرعية:

– ما هي جوانب الاتفاق بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي ؟

– هل يمكن اعتبار العلاقات الأورومغاربية مبنية على التعاون أم على التبعية ؟

– ما هي آثار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس ؟

الفرضيات :

1. تتمثل جوانب الاتفاق بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي في مجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
2. يمكن اعتبار العلاقات الأورومغاربية مبنية على التعاون.
3. تتمثل آثار الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي في تفكيك الجمركي ومنح صورة أومعونات أو قروض.

حدود الدراسة :

الإطار المكاني : يتم تناول الموضوع أثر الشراكة الأورومغاربية على سياسة التنمية دراسة حالة – الجزائر من خلال اسقاطه على أرض الواقع.

الإطار الزماني : لم يتم تحديد الفترة الزمنية لدراسة هذا الموضوع وراجع ذلك لقلة المراجع.

منهجية البحث:

ليتمكن الباحث من إنجاز دراسة علمية عليه إتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف منهج أو أكثر، مراعيا في ذلك التكامل المنهجي.

اعتمدنا في البحث على المناهج التالية:

-**المنهج التاريخي** : ويقصد به عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها ثم تمحيصها وأخيرا تأليفها ليت عرض الجقائق عرضا صحيحا في مدلولاتها.[1]

[1] عبد الناصر الجندلي ،**تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005 .ص 211.

من خلال دراسة البعد التاريخي الذي تعكسه العلاقات الأوربية- المغاربية في فترة ما بعد الاستقلال، وذلك بالرجوع إلى أصول و تبيان تطورات العلاقات الأورو-مغاربية.

-**المنهج الوصفي** : هو أسلوب من أساليب التحليل المركز على المعلومات الكافية والدقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد أو في فترة زمنية محددة ،من خلال هذا المنهج تطرقنا لدراسة وثيقة برشلونة ووصف طبيعة العلاقات ما بين الاتحاد الأوربي و دول المغرب العربي.

-**المنهج الإحصائي** : هو عبارة عن مجموعة من الأساسيات المتنوعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها لإظهار الاستدلالات العلمية ،من خلال عرض عدة إحصائيات تتعلق خاصة بحجم المبادلات التجارية ما بين الاتحاد الأوربي و الدول المغاربية.

-**المنهج المقارن** : هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين الظاهرتين أو أكثر للوصول إلى حقيقة علمية .[1]

من خلال تبيان نقاط قوة و ضعف كلا الطرفين في حوض البحر الأبيض المتوسط، فالمقارنة تكون بإظهار جوانب الاختلاف و التشابه وكشف دلالاتها و مميزاتها.

صعوبات الدراسة:

لكل بحث صعوبات تحول دون سهولة البحث و العمل، إلا أن إتمام عمل جيد يتطلب تجاوز هذه الصعوبات قدر الإمكان، و يمكن تلخيص الصعوبات التي واجهتنا في:

1 -البعد الكبير الذي تعكسه العلاقات الأوروبية المتوسطية عامة و الأوروبية المغاربية خاصة، فشعوب و حضارات حوض البحر الأبيض المتوسط تفاعلت مع بعضها البعض قبل سنين بعيدة، فالعلاقات التاريخية

[1]عبد القادر حليمي ،**مدخل إلى الإحصاء** ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1994 .ص 24.

حين هذه الشعوب والحضارات عرفت بدرجات متفاوتة، أحيانا تكون علاقات التعاون في حين علاقات الصراع و الحروب أحيانا أخرى، وذلك حسب طبيعة الظروف السائدة بين الفترات الزمنية، وانطلقنا في البحث من تطور العلاقات بعد مرحلة الاستقلال والتي تتسم بالتعاون.

2 -كما و أن من صعوبات البحث أيضا إيجاد مقارنة لتحليل العلاقات الأورو-متوسطية.

3 -قلة المراجع الملمة بالموضوع خاصة باللغة العربية إلماما كافيا لتمكين الباحث من التعمق في الموضوع.

هيكل الدراسة:

اعتمدنا في البحث على خطة بسيطة من ثلاث فصول وكل واحد منهم مقسم إلى ثلاث مباحث :

يتناول الفصل الاول: الشراكة والتنمية التحديد و التأصيل ونت خلاله تعرضنا إلى الإطار النظري والمفاهيمي للشراكة والتنمية وإلى أهمية كل واحدة منهما

أما الفصل الثاني فتناولنا من خلاله نماذج عن الشراكة الاورومغاربية مثال على ذلك (تونس مغرب موريتانيا) فصلنا في كل دولة على حدى من حيث تاريخ العلاقة بين كل دولة والاتحاد الاوروبي واهم جوانب الاتفاق بينهما.

أما الفصل الثالث و الاخير فخصصناه لدراسة الشراكة الاورو جزائرية وذلك من خلال التطرق الى النبذة التاريخية عن هذه الدراسة ،الشراكة قبل و بعد الاستعمار وكذلك اهم بجوانب الاتفاق بين الدولتين وكذلك مجالات و إنعكاسات هذه الشراكة على إقتصاد الجزائر.

الفصل الأول : الشراكة والتنمية التحديد والتأصيل

المبحث الأول : التأصيل النظري للشراكة

المبحث الثاني : الشراكة (خصائص ،أهداف ،انعكاسات)

المبحث الثالث : الاطار المفاهيمي للتنمية

المبحث الرابع : أنواع سياسات التنمية

تمهيد:

ـ يعيش العالم الآن عصرا تختلف سماته وملامحه و الياته و معاييره عن العصور السابقة ،وقد كان من أخطر اثار هذا العصر الجديد وبروز تنافسية كحقيقة أساسية ،تحدد نجاح او فشل المؤسسات الإقتصادية و الشركات الكبرى بدرجة غير مسبوقة و بتزايد حدة المنافسة التي أصبحت تهدد الكثير من المؤسسات و الشركات العالمية

أصبح اللجوء إلى إستراتيجية بديلة تمثلت في التحالف و المشاركة أمر شبه محتم ،ففي ظل هذه الاستراتيجية تبدلت العلاقة من التنافس السلبي العدائي غلى التعاون و التنافس الذي يتيح للأطراف الحصول على التكنولوجية الجديدة

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا ،وفي إطار يقترح" **بوصون** انها تتمثل في إطار اشكال التعاون ما بين المؤسسات أو المنظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق اهداف التي تم تحديدها ،فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الاستراتيجي ومن هنا نتطرق في هذا الفصل إلى اربع مباحث فتحدثنا عن الاطار النظري للشراكة ،والاطار المفاهيمي للتنمية ،وانواع سياسات التنمية .

المبحث الأول: التأصيل النظري للشراكة

يعتبر مفهوم **الشراكة** مفهوما حديثا, حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين "، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**

المطلب الأول: تعريف الشراكة

ان عبارة الشراكة استعملت بشكل واسع من قبل العديد من المفكرين، الكل يراها حسب وجهة النظرة الخاصة فالبعض يراها نمطا جديدا لإعادة التوازن في العلاقات الأروبية مع الشرق الأوسط والآخر يرى أنها الطريقة المثل للتعاون ولتوضيح أكثر نتطرق الى النقاط التالية:

1. التعريف اللغوي:

هي إختلاط جهتين او اكثر بحيث لا يتميز شريك عن اخر ويطلق عليه نموذج من العلاقات الخاصة و المميزة تحقق لكل طرف هدفه المنشود

2. التعريف الاقتصادي:

تعتبر الشراكة شكلا متطورا للتعاون الإقتصادي المالي و الإجتماعي الذي يربط بين الشركاء من اجل تحقيق مصالح مشتركة وتحديد مدى إمكانية و قدرة كل طرف للوصول إلى الآهداف المسطرة[1]

[1] – قايد عبد الوهاب، بوغرارة بكر، **الشراكة الأورو جزائرية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي**، مذكرة تخرج ليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية وتسير جامعة سعيدة(2004 ـ 2005) ص 6

3. التعريف القانوني:

الشراكة هي إتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر ،على المساهمة في مشروع بتقديم حصة من عمل أو مال، بهدف إنقسام الربح الذي ينتج أو الوصول إلى تحقيق هدف إقتصادي له منفعة الشراكة

ومن خلال هذا التعريف تظهر ثلاثة نقاط أساسية عبارة عن عقد يستلزم شريكين على الأقل سواء كان الشريك طبيعيا أو معنويا تتطلب الشراكة مساهمة الشريك بحصة من المال أو العمل حسب ما يتفق عليه الطرفان عند عملية التعاقد[1]

ـ ينتج عن الشراكة مخلوق قانوني يسمى الشخص القانوني ويكون بصفة قانونية .

كما أن الشراكة ينظر لها على أنها: نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمتميزة بين الدول المؤسسات، المنظمات والمنية على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية والهادفة الى تحقيق أهداف تلبي متطلبات المتعاملين

ومن خلال التعاريف يتضح لنا أن الشراكة عبارة عن اتفاق عام قائم بين بلدين أو شريكين، يتجسد بينهما في اطار عقد يلتزم به الطرفان[2]

[1]- **المكان نفسه** .ص 6.

[2]- هزيل المخطارية، **اتفاقية الشراكة الأروبية**، مقال عن ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات على الاقتصاد العام على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،سطيف ص 13

المطلب الثاني : مفاهيم ومصطلحات المشابهة للشراكة

1. التعاون: هو عملية إجتماعية وهو الشكل الرئيسي للعلاقات والتفاعل داخل الجماعات فالناس لا يستطعون على غير التعاون أو دون ذلك أن يشتركوا في العمل والسعي وراء مصالح مشتركة

2. التكامل: لغة:عني التمام أو التكميل أما من الناحية الفعلية يعني تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية:

أ_ التكامل الاقتصادي: هو سيرورة تقارب تدريجي غايتها تسهيل ورفع عجلة التنمية في البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة وهو عمل ارادي مخطط يتم بقصد تبادل المنافع الاقتصادية

ب_ التكامل السياسي: يُعرّفه (petland)على أنه في اطار المراوغة في تخفيض القوة السياسية للدولة القومية الحديثة فكان التكامل يعتبر عامل هام في تلطيف التعنت السياسي الذي تتورط فيه الدولة القومية [1]

3. الاندماج: لغة: يعني مصدر "اندمج" مشتقة من الفعل الثلاثي المجرد (دمج) ويقال: دمج الشيء دخل في غيره واستحكم فيه

اصطلاحا: يتمثل بصورة ودبة أطلق عليه اسم اندماج اذا لم تتم بصورة ودية كان لها معارضة من جانب مدير الشركة المندمجة

[1] – محسن الندوي، **التحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة** منشورت حلب الحقوقية ،ط1،بيروت 2001 ص 64.

4. التكتل الاقتصادي:

يُعرّف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل القتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا واجتماعيا التي تجمعها مجموعة من مصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح، وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائق ممكن ثم الوصول الى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول .

مفهوم عقد الشراكة والمراحل التي مر لها:

هو مجموعة من القواعد التي يتفق عليها الأطراف الشركاء عند ابرام اتفاقية الشراكة اي ما ضمنه العقد من التزام الطرفين فيما يخص حصص المساهمة (عدد العمال ، المواد المنتجة كيفية التيسير والادارة..... الخ) وتمر الشراكة بمجموعة من المراحل قبل ابرام عقد الشراكة وهي :

_ مرحلة المفوضات

_ مرحلة تبادل المعلومات

_مرحلة إعداد اتفاقية المبدئية

_مرحلة الاتفاق النهائي وانطلاق المشروع[1]

[1]- **المرجع نفسه** .ص 65

المطلب الثالث: دوافع الشراكة

لم تنشأ الشراكة من عدم بل هي نتيجة الأوضاع و المشاكل التي تعاني منها المؤسسات في عالم يسوده تكتلات إقتصادية و تجارية كبيرة ، ويمكننا أن نميز بين دوافع داخلية تتمثل في مشاكل داخلية متعلقة بالمشاريع مشاكل السياسات الإقتصادية الداخلية و الخارجية تدفع السلطات العمومية إلى جلب مؤسسات الشراكة وهي :

المشاكل الداخلية المتعلقة بالمشاريع : يمكننا حصر المشاكل الداخلية التي عانت منها المؤسسات وخاصة العمومية فيمايلي:

إختلال التوازن في هيكل المالي للمؤسسات وذلك أن نسبة الديون العالية جدا مقارنة مع رأس المال، ومن ثم يجب رفع رأس المال من البحث عن أقل مستوى الإفراط في التكاليف المتعلقة بتمويل مختلف المشاريع أي أن الدولة لم تمول مشاريع بشكل عقلاني ومنظم،وفي الوقت التي كانت تعاني فيه بعض المؤسسات الأخرى في الإنفاق في مشاريعها ومن أجل تفادي ذلك تم اللجوء إلى الشراكة لتنظيم وضبط عملية الإنفاق،من جانب أخر فإن المؤسسات أصبحت تعاني نقص في الكفاءات مهنية لتغطية عجز في هذا المجال.[1]

مشاكل السياسات الإقتصادية: عانت البلدان الصناعية من تباطأ في النمو الإقتصلدي بعجز ميزان مدفوعات في القدرة التنافسية، داخل أسواق العالمية الذي عرف الأزمة البترولية خاصة بعد1986 إنخفضت السلع الرئيسية فأدى إلى ظهور مسألة الشراكة في إطار السياسات التصحيحية وإستفادة معدلات النمو الإقتصادي.

[1] –الحبيب عبد الرزاق، حوالف رحيمة، **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية** ،الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري الالفية الثالثة بجامعة سعد دحلب بليدة سنة 2002/2001 ص 5

دوافع الخارجية :كان تطبيق الأنظمة الإقتصادية الإشتراكية في بعض الدول العربية فقد أدى إلى تعاظم و تنامي القطاع الإقتصادي العام،فأصبحت الدولة هي المالك و المحرك الإقتصادي الأول للفعاليات الإقتصادية الرئيسية للبلد،ومع إنهيار النظام الشيوعي و سقوط الإتحاد السوفياتي كقوى عظمى وما صاحب ذلك من تغيرات جذرية على الخريطة الرئيسية و الإقتصادية العالمية، و بروز فكرة النظام الإقتصادي الجديد وإفرازات أزمة الخليج و بزوغ النظام الإقتصادي الرأسمالي وجدت هذه الدول نفسها في مناخ مختلف وظروف متغيرة وإديولوجية سياسية جديدة فرضها الواقع وجسدتها الأيام،في ظل هذه التغيرات الجذرية يكون الأقتصاد هو المجال أكثر إستجابة وإلحاحا لتجسيدها بالتخلص من النظام القديم ،ويبدو أن إخفاق النظام الإشتراكي وفعاليات القطاع العام في مسألة التنمية و النمو الإقتصادي كان سببا رئيسيا في الإندفاع نحو الشراكة[1]ا

المبحث الثاني: الشراكة(انواع و أهداف و إنعكاسات)

المطلب الأول : خصائص وأنواع الشراكة

أولا:خصائص الشراكة:

إن الشراكة ماهي إلا وسيلة وأداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر و تتطلب هذه العملية جملة من الخصائص منها :

- التقارب والتعاون المشترك،أي لابد من الإتفاق حول أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم و الإعتراف
- بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة .

[1] **المرجع نفسه** .ص 6.

- علاقات التكافئ لبن المتعاملين
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة
- إتفاق الطويل أو المتوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة أو بلد مضيف
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل التكنولوجي أو معرفة ...
- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط و الوظيفة المعنية بالتعاون

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الشراكة الإقتصادية تختلف في أسسها عن الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على الإنفراد و الملكية الكاملة لرأس المال ,بالرغم من أن الشراكة هي أوجه الإستثمار الأجنبي المباشر والذي يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد أخر تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين مستثمر مباشر والمؤسسة[1]

2. أنواع الشراكة:

يوجد نوعان:

أ. الشراكة الداخلية : التي تكون داخل الدولة الواحدة وهي تشمل نوعين:

[1] -فريد نجار، **التحالفات الاستراتيجية من المسافة الى التعاون**، حيرات قرارات 21 اتراك لنشر والتوزيع، مصر 1999، ص،ص24-25.

- شراكة بين مؤسستين عموميتين: مثل الشراكة ما بين المؤسسة الوطنية الإلكترونية الجزائرية والمؤسسة الوطنية لتوزيع الأجهزة الإلكترونية الجزائرية وتهدف من وراءها إلى تحسين إنتاجها و خلق مجالات التعاون
- شراكة بين مؤسستين عامة و خاصة

ب. الشراكة الخارجية:وتشمل شركة وطنية أجنبية ونجد منها:

- المجال العمومي: تكون بين مؤسستين واحدة وطنية و أخرى أجنبية
- المجال الخاص: شراكة مل بين مؤسستين خاصتين من دولتين مختلفتين

المطلب الثاني:أهداف الشراكة

للشراكة أهداف ولعلى أبرزها هدفين أساسين هما :

أ. الهدف السياسي:يمكن في أن الدول تبحث عن كسب قوة سياسية دولية وحليف في ظل السيطرة الأمريكية مما دفع بالدول الكبرى ببسط نفوذها بمنطقة شمال إفريقيا من خلال عقد شراكة أو تكتل في شكل منطقة تبادل حر

ب. الهدف الإقتصادي:يتمثل في البحث عن أسواق جديدة ودائمة لتامين تسويق السلع المصنعة إتجاه أسواق مستهلكة وتعرف ب"**ضعف المنافسة التجارية**"[1]

وهناك أهداف خاصة تتمثل في:

- إنشاء محيط مناسب :تقديم محيط مستقر يضمن الإستقرار في الإقتصاد
- تسهيل المبادلات: أي تقديم الدعم التقني من طرف الدول المشتركة

[1] محسن الندوي ،**مرجع سبق ذكره** .ص 80.

- ترقية الإستثمار : الإعانة المقدمة من طرف البرنامج كتسخير المواد اللازمة لإستثمار ،تقوية دور البنوك المركزية و تطوير البنوك

- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: وهذا يسهل الإجراءات الإدارية للحصول على القروض التي تعتبر أولية لتحقيق هذه المؤسسة و تطوير البنوك.[1]

- تشجيع عملية الخوصصة: إنطلاق برنامج لدغم عمليات الجوصصة لتسهيل تحويل الملكية و تسيير القطاع الخاص

- تطوير الموارد البشرية:من خلال إستجابة التعليم بسرعة لمتطلبات القطاع الخاص في إطار التحكيم في كليات الإدارة وخاصة مصالح الإنفتاح على العالم الخارجي .

- تحسين الهياكل القاعدية: التي تختص بالماء ،الكهرباء،الإتصالات.[2]

المطلب الثالث:نتائج و إنعكاسات الشراكة

كغيرها من المفاهيم لها إيجابيات و سلبيات تتمثل في :

1. الآثار الإجابية:

قد تكون للشراكة إيجابيات وتتمثل:

- تعليم تقنيات حديثة في التسويق والتجارة الخارجية

- توسيع قطاع المنتجات كمل ونوعا

[1] مصطفى عبد الله ،أبو قاسم خشيم ،**الشراكة الأوروبية المتوسطية – النتائج وردود الأفعال –** ،معهد الانماء العربي ،ط1 ،لبنان ،2002 ،123.

[2] – سليماني خديجة، **الشراكة الجزائرية رهانات و آفاق**، مذكرة تخرج نيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات تخصص علاقات دولية ،جامعة سعيدة 2012/ 2013 ص، ص 8،9.

- الدخول إلى أسواق جديدة
- تطوير الإمكانيات التجارية
- وضع حد للتبعية الإقتصادية
- تشجيع المستثمرين الأجانب والوطنين
- تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات

2. الآثار السلبية:فهي تتمثل في

- إنخفاض العائدات الجمركية
- خلق متاعب للصناعات المحلية نتيجة تخفيض مستويات الحماية التي تتمتع بها
- إحتمال زيادة هروب رأس المال وفرض متطلبات إضافية على المؤسسات المحلية نتيجة المنافسة
- التأثير على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لعدم قدرتها على رفع جودة منتجاتها أو القيام بحملات إشهارية ضخمة
- الزيادة في أسعار بعض المواد نتيجة تطبيق حماية الملكية الفكرية مثل:الكتب،الأدوية،وذلك بسبب إرتفاع جودة المنتوج[1] .

[1] – جديّ رشيد ، ولفاش سعيد ، **آثار الشراكة الأورمتوسطية على التنافسية مؤسسات اقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة علوم اقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة سعيدة 2009/2008 ص 20 ص21

المبحث الثالث:الإطار المفاهيمي للتنمية

نظرا لأهمية التنمية والسعي الحثيث لتحقيقها ,ولاسيما المتخلفة منها فإن مفهوم التنمية أصبح عنوانا للكثير من السياسات و الخطط والأعمال،كما أصبح هذا المصطلح مثقلا بكثير من المعاني و التعميمات

المطلب الأول :مفهوم التنمية

لغة:التنمية تعني النمو و إرتفاع الشيء من مكانه إلى آخر

إصطلاحا: هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج و الخذمات نتيجة إستخذام الجهود العملية لتنظيم الأنشطة الحكومية و الشعبية

ـكما عرفت التنمية على أنها:عملية تغيير إتجاهات وقيم، وتعديل سلوك و خلق مهارات وإنشاء وعي، وهي عملية تملك لكل أسباب التقدم والقدرات على إرساء نظم و توطن الإبداع

يمكن تحديد مدلول التنمية حسب مجموعة من المفكرين :

"يعرف **والت روستو**":التنمية على أنها تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات السائدة وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة .

ويؤكد"**ماكس**":أن التنمية هي عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية والقانونية وفضلا عن ذلك أساليب الحياة و القيم الثقافية.[1]

[1] موسى اللوزي، **التنمية الادارية (مفاهيم، اسسا ، تطبيقات)**، ط 1، عمان، دار وائل ،2000 ص 24.

ويعرفها"**الدكتور محمد مصطفى الأسعد**":بأن التنمية عملية واعية طويلة الأمد وشاملة ومتكاملة في أبعادها الإقتصادية ،الإجتماعية،السياسية،التكنولوجية ،الثقافية،الإعلامية البيئية ،فهي تعتمد إعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها[1]

أما تعريف "**الأمم المتحدة للتنمية**": بأنها عبارة عن مجموع الوسائل والطرق التي تستخدم بغرض توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة بغية تحسين مستوى الحياة في جميع النواحي في المجتمعات القومية و المحلية،وإخراج هذه المجتمعاتمن عزلتها لتشارك إيجابا في الحياة القومية،وبالتالي تساهم في تقدم البلاد.[2]

المطلب الثاني:خصائص وأهداف التنمية

للعملية التنموية عدة خصائص أبرزها:

- أنها عملية مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن إحتياجات المجتمع وتزايدها
- أنها عملية مشتركة يجب أن تساهم فيها كل الفئات و القطاعات والأطراف في المجتمع
- أنها عملية واعية إذن هي ليست عشوائية بل محددة الغايات و الأهداف
- أنها منظمة ومحددة الأولويات و الإتجاهات فيما يسمى إدارة التنمية
- أنها تهدف إلى إيجاد تحولات هيكلية مما يمثل إحدى السمات التي تميزها عن النمو الإقتصادي
- أنها عملية بناء قاعدية من خلال إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية لا تعتمد على الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية وفقا للمفهوم ضمن اللغة العربية
- أنها تحتاج إلى عامل الزمن لتحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة

[2]- **المرجع نفسه** .ص 24

[3]- علي الغربي وآخرون ، **تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة**، ط 2، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة 2003، ص 35

أما أهداف التنمية فهي تتضمن :

يتلخص الهدف العام للتنمية هو تحقيق الرفاه المتوازن و الشامل للأفراد في أي مجتمع وينبثق عن هذا الهدف العام جملة الأهداف التالية:

- التخلص من كافة مظاهر الفقر والتخلف
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي بدرجة مقبولة وملائمة بحيث تخفف معدلات البطالة و التضخم
- تحقيق العدالة الإجتماعية وفقا للمعايير المقبولة في المجتمع
- تفعيل كافة الطاقات الوطنية وإستغلالها بشكل يحقق النفع العام و الخاص
- تعزيز القدرات العامة للمجتمع في التعامل مع البيئة المحيطة محليا وخارجيا.[1]

المطلب الثالث: أبعاد و مؤشرات التنمية

I. أبعاد التنمية:

1. البعد المادي للتنمية: تتحقق التنمية من خلال إكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة ،بمعنى أن المفهوم المادل للتنمية يبدأ بتراكم رأس المال المادي إلى الصناعة اليدوية إلى الصناعة الأولية.

2. البعد الإجتماعي للتنمية: إن مفهوم الجديد للتنمية يعبر عن مؤشرات مادية و غير مادية تشمل التقدم التكنولوجي وإرتفاع معدلات الإنتاجية و الإجتماعية و سرعة الإتصال بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد ،وتتمثل جوانب البعد الإجتماعي في إحداث تغيرات في الهيكل الإجتماعي وإتجاهات السكان

[1] – ابراهيم مشروب ، **التخلف والتنمية (الدراسة الاقتصادية)** ، دار المنهل،بيروت 2009 ص ص151، 152.

وتقليل نسبة الفقلا والعمل على إشباع الحاجات الأساسية للإنسان وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان

3. البعد السياسي للتنمية: إن إنتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية ،بحيث أن التنمية تشترط التحرر والإستغلال الإقتصادي ومقصود التحرر من التبعية الإقتصادية،فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الإستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال و التكنولوجية ،ألا هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات داخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على إقتصاديات الدول النامية

4. البعد الدولي للتنمية: إن فكرة التنمية قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وظهور هيئات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ،إلا أن هذه المنظمات لم تفلح في تحقيق مساعيها من وجهة نظر الدول النامية لهذا نجد تعاون في الدخول بين بلدان النامية والمتقدمة يزداد على مر الزمان

5. البعد الحضاري للتنمية: إن مفهوم التنمية واسع يشمل جميع نواحي الحياة كما أنها مشروع نهضة حضارية فهي ليست مجرد عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية [1]

II. مؤشرات التنمية:

فرع أول: المؤشرات الإجتماعية:

- النسبة المئوية للسكان
- معدل الطالة

[1] – مدحت لقريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات سياسات موضعات**، ط1، عمان ،دار وائل، 2007 ص،ص 132، 134 .

- التحسين من الأمراض المعدية
- المساحة الأرضية للشخص الواحد ومعدل النمو السكاني
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

فرع ثاني :المؤشرات الإقتصادية:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- حصة الإستثمار من الناتج المحلي الإجمالي
- الميزان التجاري للسلع والخذمات
- نسبة الديون والمساعدات الإنمائية من الناتج المحلي الإجمالي
- توليد النفاياتت المشعة و الصلبة[1]

المطلب الرابع: نظريات التنمية

أولا:نظريةالتحديث:

نظرية التحديث ونظرية التطور التي تنص على أنه يمكن تحقيق التنمية التي تم إستخذامها من قبل الدول المتقدمة حاليا.

كما إعتبر العلماء مثل "والت روستو"إفترض مراحل التنمية التي تطبق على كل بلد ،و إعتبر "صموئيل هنتنغون" أن تكون التنمية عملية خطية وعلى كل بلد من البلدان أن تمر عبرها نظرية التحديث ،وعلى النقيض من اللبيرالية الكلاسيكية ،ينظر إلى الدولة لاغبا رئيسيا في تحديث متخلفة أو متخلف

[1] – تناح هجيرة ، **الديمقراطية في المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة، سعيدة 2014 / 2015 ص 35.

المجتمعات،وكاتب آخر من الذي يكتب في عملية التحديث هو"دفيدلاندز" لكن ليس بقدر ماهو مجرد نظرية بل بإعتبارهامجموعة من الطروحات القوية لإتجاه من تاريخ العالم .

أحد العوامل الرئيسية في نظرية التحديث هو الإعتقاد بأن التنمية يتطلب البلدان المتقدمة لمساعدة البلدان النامية على الإستفادة من التقدم بأنفسهم بإضافة إلى ذلك كان يعتقد أن الدول الأقل نموا يمكن أن تنمو أسرع من البلدان المتقدمة وأنه من الممكن من أجل التنمية على قدم المساواة التي يتم التوصل إليها.

ثانيا:نظرية التبعية:

في حين أن نظرية التحديث تفهم التنمية والتخلف نتيجة من الظروف الداخلية التي تختلف بين الاقتصاديات ورأى أن دول العالم تنقسم الى مجموعة اساسية من الدول الغنية التي تهيمن حول محيطها الخارجي لدول الفقيرة التي وظيفتها الرئيسية في هذا النظام هو توفير اليد العاملة الرخيصة ومواد الخام، ورأت فوائد هذا النظام تعود ملها الى الدول الغنية والتي أصبحت أكثر ثراء وتطور تدريجيا في حيث أن الدول الفقيرة التي استنزفت باستمرار مواردهم.

عُقد منظوريّ التبعية للدول المتخلفة حيث أنها يجب أن تقطع علاقتها مع الدول المتقدمة ومواصلت النمو الداخلي، وكان نوع واحد من السياسة وضعت من هذه البصيرة لاستيراد التصنيع استبدال، فشلت نطرية التحديث لشرح بعض القضايا الحرجة منها: زخرفت الدول المتخلفة في الاتجاهات الديمغرافية[1]

[2]– صايف يوسف، **التنمية من التبعية الى القتصاد على النفس في الوطن العربي**، ط ،1 بيروت ،مركز الدرايات الوحدة العربية ص 72 .

ثالثا: نظرية النظم العالمية:

ردا على بعض الانتقادات لنظرية التبعية جاءت نظرية النظم العالمية والتي قسمت كذلك تقسيم محيط ومركز في نظام تراي مودل يتألف من نواة وشبه هامش من النظام ومحيط شبه تقع بين القلب والمحيط الخارجي واستغلالها من القبل السياسة، هذا التقسيم يهدف الى شرح التصنيع في البلدان الأقل نموا وقد بدأ العالم نظرية النظم العالمية وتحليلها في 2004 وتركز على المساوات باعتبارها كيانا منفصلا عن النمو في التنمية ويدرس هذا التغير في النظام الرأس مالي العالمي واحد السمة المميزات لهذه النظرية هو انعدام الثقة في الدول وعرض الذي ينظر للدولة على أنها مجموعة من النخب والتصنيع التي لا يمكن مساواته مع التنمية [1]

رابعا: نظرية الدولة

جاء ردا على عدم الثقة في الدول في نظرية النظم العالمية فتستند نظرية الدولة بناءا على رأي القائل بأن الاقتصاد والتشابك مع السياسة وبالتالي فترة اقلاع التنمية هي فريدة من نوعها في كل بلد أكدت الدول نظرية الآثار العلاقات الطبيعية وقوة استقلالية الدولة عن نتائج الدول القادرة على وظيفة التنمية يتوقف على استقرار الدولة ونفوذها داخليا وخارجيا

خامسا:نظرية تطور الاقتصاد:

هناك العديد من النظريات الاقتصادية وكيف تطورت مع مرور الوقت بعض هذه النظريات مايلي:

الميزة النسبية: تتنبأ جميع بلدان مكاسب اذ المتخصصون والتجارة في السلع التي تتميز بها الميزة النسبية

[1] – علي الغربي و الآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 45

_ نظرية التطور الخطي التي تجادل بأن التحديث الاقتصادي يحدث في خمس مراحل أساسية من الطور المتفاوتة والمجتمع التقليدي وشروط مسبقة الإقلاع، محرك الأغراض الى النضج وارتفاع الاستهلاك الشامل

_ نموذج المزدوج للقطاع: يوضح النمو الاقتصاد البلدان النامية من حيث انتقال العمالة بين القطاعات والقطاع التقليدي الزراعي والصناعي الحديث[1]

1 – مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**،ص 135.

المبحث الرابع: أنواع السياسات التنمية

تعتبر التنمية هي حركة ديناميكية تستهدف تطوير المجتمع بشكل كامل ،لهذا فإنتهجت التنمية عدة سياسات وتشمل إقتصادية و إجتماعية و السياسيةو والإدارية .

المطلب الأول:التنمية الإدارية

تعرف التنمية: أنها التغيرات الجذرية في هياكل ونظم وأساليب عمل الجهاز الإداري وأنماط السلوك البشري فيه في تحقيق أهداف التنمية

وهناك تعريف آخر: هي الجهود التي يجب بذلها بإستمرار لتطوير الجهاز الإداري سعيا لرفع مستوى القدرة الإدارية عن طريق وضع هياكل التنظيمية الملائمة لحاجات التنمية وتبسيط نظم العمل ومحاولة تنمية سلوك إيجابي في الجهاز الإداري وتتأثر به وذلك لتحقيق أهداف خطط التنمية الإقتصادية بكفاءة عالية وبأقل تكاليف

كما تغطي التنمية الإدارية عدة جوانب:

1. **جوانب هيكلية و الوظيفية**: وتشمل تطوير الهياكل التنظمية والوظيفية وتحديد صلاحيات والواجبات بدقة

2. **جوانب الإنسانية** :تتعلق بتطوير الجوانب السلوكية للأفراد المتعلقة بالتخطيط القوى العاملة وتنمية الموارد البشرية وتطويرها وزيادة مهاراتها وكفائاتها.[1]

[1] – رضا حمدوش ، **تطور مفهوم التنمية السيلاسية وعلاقتها بالتنمية القتصادية** ، معهد الميثاق، 2009 ص 14.

3. الجوانب البيئية: تتعلق بتهيئ الظروف المولئمة للعمل من خلال استحداث النظم التأثيرية للتشجيع المشاركة الاجابية لأطراف العملية الادارية واحداث التوازن الشامل بين أهداف المجتمع ومنظماته والجماعات وأفراد القوى العاملة فيه

التنمية الادارية: العاملية الشاملة تهدف الى تهيئة الجهاز كفء ينهض بهمال التنمية، وهي عملية منظمة مستمرة تتطلب تخطيط علمي سليم وتنفيذ دقيق ومتبعا وعيا[1]

المطلب الثاني: التنمية الاجتماعية:

تعرف التنمية الاجتماعية بمفهومها الواسع أنها تطوير أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والقيم والمعايير التي تأثر في سلوك الأفراد وتحديد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون اليها ومعالجة المشكلات الناجمة عن التعبيير والمتصلة به هدف ورفع الستوى الاجتماعي للأفراد المجتمع وتوفير احتياجاتهم من التعليم ، الصحة الإسكان تأمين الاجتماعي ، الثقافة..... والتي لا يمكن الى الحد الوصول الى الاشباع منها ومن مظاهرها التنمية الاجتماعية التعبير في القيم الاجتماعية :وهي القيم المؤثرة في مضمون الأدوار الإجتماعية والتفاعل الإجتماعي بين الأفراد والجماعات التي تحمي أداء الإجتماعي العام

تغيير النظم الإجتماعية الأساسية: وهي التغيير في بناء المجتمع و علاقاته الأدائية كالقواعد الأخلاقية و السلوكية ونمط علاقات التركيبية العشائرية والقبلية و الإجتماعية والزراعية و الصناعية تغيير في مستوى أداء الفرد: ويقصد به الأشخاص وأدوارهم الحياتية و تطور الفرد في المجالات المهنية و المجالات الفنية وتطور أداء الفرد

[1] – **المرجع نفسه** . ص 15.

قواعد التنمية الإجتماعية :

تعتمد التنمية الإجتماعية على التخطيط الإجتماعي أساسا ونبدأ بدراسة المجتمع وتحديد إحتياجاته وإمكاناته ثم تحديد الأهداف ثم تتم وضع الخطة ومن ثم التنفيذ و المتابعة اللصيقة و التقييم في النهاية و توضع خطة في ضوء متطلبات المجتمع و سياساته العامة و مجالات علمية وفلسفته الحياتية.

التنمية الإجتماعية لها مجالات متنوعة ومتشبعة فهي تغطي مساحة واسعة في النشاطات المجتمعية وتركز على عدة جوانب أساسية كالصحة،التعليم،التدريب،الثقافة،الأمن.

التنمية الإجتماعية تهدف إلى إحدات تغيير إجتماعي تسعى التنمية إليه بصورة مستمرة إلى تحقيق خذمات سريعة النتائج في تنمية الفرد لمواكبة المتغيرات و المتسارعة في عالم اليوم[1]

المطلب الثالث : التنمية الإقتصادية

تعرف التنمية الإقتصادية أنها إستخذام الموارد المتاحة للمجتمع لتحقيق الزيادة في الدخل القومي كما عرفت أنها مجموعة من الوسائل المرسومة الرامية إلى زيادة كمية العناصر المنتجة وهي أيضا السياسات والإجراءات الوطنية المعتمدة ومحطة المتمثلة في إحداث تغيرات كبيرة في هيكل و بنيان المجتمع وتحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط الدخل الفرد الحقيقي و بحيث يستفيد منها جميع أفراد المجتمع وتهتم التنمية الاقتصادية بما يلي :

- إجراء تحويلات هيكلية في الإقتصاد

[1] – صليحا مقواني وهند جمعوني ، **نحو المقاربات النظرية لدراسة التنمية الاقتصادية** ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري قراءاة حديثة في التنمية ،كلية علوم الاقتصادية والتيسير جامعة الحاج لخضر باتنة 2010/2009 ص، ص4-5.

- بناء الإستقلال الإقتصادي و السياسي للمجتمع
- التوزيع العادل لثمار ومكاسب التنمية الإقتصادية بين أفراد المجتمع
- زيادة الإنتاجية حصة الفرد في الإنتاج
- زيادة إنتاجية العاملين
- وعلى ذاك فإن التنمية الإقتصادية تقود إلى تغيرات في الحياة العامة للمجتمع بإتجاه متقدم و تغير العلاقات الإنتاج

و لابد أن تكون التنمية الإقتصادية :

شاملة تسيطر على موارد المجتمع وكل الأنشطة والفعاليات الإقتصادية للدولة

- أن تكون واقعية و عقلانية في أهدافها
- أن تكون متسقة بشكل فاعل لتحقيق معدلات متوازنة في النمو بين القطاعات الإقتصادية المختلفة
- أن تكون مستمرة في تطوير وتحديث معدلات متصاعدة
- أن تكون مرنة وقابلة للتغيير تبعا للظروف و الأحداث

وفي الأخير فإن التنمية الإقتصادية تعني السياقات و الإجراءات المحددة والمطلوب تحقيقها للوصول إلى معدلات أعلى من المردودات و العوائد الإقتصادية و الإجتماعية لتحقيق التطور و التقدم نحو الرفاهية[1]

[1] - **المرجع نفسه**، ص 6.

المطلب الرابع:التنمية السياسية

تعتبر التنمية السياسية مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية المؤدية إلى نقل المجتمع من نظام التقليدي إلى النظام الحديث ،وإحداث تحول في قدرة و قابلية الإنسان السياسية على أخذ بزمام المبادرة من أجل تأسيس بنى جديدة وتطوير قيم عصرية قادرة على إستعاب ما يعرض من مشكلات والسعي أخيرا من أجل تحقيق أهداف إجتماعية جديدة[1]

كما أن التنمية السياسية تهدف في نهاية الأمر إلى بناء النظام السياسي وإجراءات عمليات التحديث ليصبح نظاما عصريا متطورا و ديموقراطيا ومن مقومات التنمية السياسية:

أ. المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية هي حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية و معنى أكثر وضوحا هو قدرة المواطن على التعبير العلني وتأثير في إتخاذ القرارات سواء بشمل مباشر أو عن طريق ممثلون يفعلون ذلك كما أن المشاركة السياسية تتطلب عدة شروط :

رفع درجة الوعي الإجتماعي من حلال القضاء على التخلف

حرية الرأي والتعبير

قوية وتفعيل التنظيمات السياسية من أحزاب وجماعات المجتمع المدني

بناء مؤسسات السياسية والتشريعية والقضائية والتنفيذية القادرة على إستعاب القوى السياسية تمثل إدارة العامة للشعب .

[1] – السيد عبد الحليم، **الزيات التنمية السياسية أبعاد ومنهجية** ،الجزء الأول، دار المعارف الجامعية ،اسكندرية 1958، ص 151.

ويمكن إستنتاج الدور الفعال للمشاركة السياسية في تحقيق الأمن والإستقرار السياسي بإعتبارها إحدى شروط الأساسية لتحقيق التنمية السياسية مع ضرورة ربطها بمبدأ التعددية السياسية

ب. التداول السياسي على السلطة:

أي عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد أي تعاقب الدوري للحكام في ظل إنتخابات حرة لتداول السلمي على السلطة إشترط بعض الشروط أهمها:

- التعددية الحزبية

- إجراء إنتخابات حرة نزيهة في ظل إحترام الأقلية

فتداول السلمي على السلطة يعني الإعتراف بحرية النظام السياسي من قبل الشعب ومزاولة ذلك النظام لأعمالها الدستورية وفق القانون

ومن أجل تحقيق التنمية السياسية في أي نظام يجب أن تخضع سلطة حكمه للقانون عن طريق الضمانات التي تكلف الحقوق و الحريات العامة.[1]

[1] **المرجع نفسه** ،ص 152.

خلاصة فصل:

كخاتمة للفصل الاول يمكن القول أن الشراكة تعد من المفاهيم الاساسية الحديثة ،تعتبر شكلا متطورا للتعاون الاقتصادي المالي و الاجتماعي الذي يجمع بين الشركاء من أجل تحقيق مصالح مشتركة وهذه الشراكة كم تنشأمن عدم بل هي نتيجة الاوضاع التي منها المؤسسات في عالم يسوده تكتلات اقتصادية و تجارية

كما انها تقوم على اشتراك بين دولتين او اكتر على مستوى حكومة بهدف توفير السلع ومنتجات لاغراض السوق المحلية او التصدير على ان تقوم اطراف المشاركة بالمساهمة فيه بتنصيب العناصر الازمة لقيامها كالعمل وراس المال بشكل مباشر او غير مباشر فيما يعتبرها بعض الاخر على انها احدى الوسائل الفعالة لتدعيم مصالح الاقصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال استغلال الامكانيات المتاحة في هده الدول كما انها تمثل احدى الوسائل الاساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي .

الفصل الثاني : نماذج الشراكة الأورومغاربية

المبحث الأول : الشراكة المغربية الأوروبية

المبحث الثاني : الشراكة التونسية الأوروبية

المبحث الثالث : الشراكة الموريتانية الأوروبية

تمهيد:

تعتبر المنطقة الاومغاربية جزء من المنطقة الاورومتوسطية حيت انها تكتسي اهمية حضارية و اقتصادية كبرى و مع مرور الزمن دخلت هته المنطقة المغاربية في عدة علاقات ربطتها بالعالم الخارجي و بالدول المحيطة خاصة ومع الدول الاوربية والتي تربطه معهم علاقات قديمة تارخية و سياسية و غيرها و كذلك موقع المغرب العربي اجبر العديد من الدول الى التسابق نحو اقامة علاقات معها وان الاهتمام الاروبي بدعم وتطوير علاقتها بمنطقة المغرب العربي .

إن إهتمام دول الاتحاد الاوربي بتطوير علاقتها مع دول إتحاد المغرب العربي وتعزيزها إنما هو نتيجة لإدراك الطرف الاوربي للاهمية إستراتجية القصوى التي تحتلها منطقة المغرب العربي بمعطياتها وخصوصياتها السياسية والإقتصادية وحتى الحضارية وتارخية ،ومن خلال هذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :المبحث الاول يشمل العلاقة بين اوربا والمغرب ،اما المبحث ثاني فيضم العلاقة بين اوروبا وتونس ،اما ما يخص المبحث الثالث نتحدث عن العلاقة الاوربية موريتانيا.

المبحث الاول: الشراكة المغربية الاوربية

- تعد الشراكة بين المغرب والاتحاد الاوربي ضرورة تفرضها متغيرات راهنة و مستقبلية ،بكون منطقة المغرب العربي ذات موقع هام جدا واستراتيجي الذي يجعل القوى تتهافت لتقرب منها وذلك عن طريق توقيع عدة إتفاقيات تعلون بين الطرفين ولعل أهم إتفاقية وقعت بين المغرب و الاتحاد الاوربي هي إتفاقية برشلونة 1995

المطلب الاول : إتفاقية الشراكة الاوربية المغربية

. يسعى المغرب منذ إستقلالها على تطوير علاقتها مع المحيط الاقليمي و الدولي زذلك عبر مجموعة من إتفافيات الثنائية ، حيث وقعت المملكة المغربية على هذه الاتفاقية في 26 فيفري 1996، دخلت حيز التنفيذ في مارس 2000 ، وتدخل هذه الاتفاقية في إطار تقوية السياسة المتوسطية للاتحاد الاوربي كما تحديدها في إعلان برشلونة.

ويعتبر المغرب ثاني بلد بعد تونس يوقع على اتفاق الشراكة الاورومتوسطية في فيفري 1996 بطلبات رمزية للانضمام إلى الاتحاد الاوربي ، وقد ابدى منذ إنطلاق مسار برشلونة رسميا في نوفمبر 1995 إستعداد كبيرا للاستفاد من اطار الشراكة الاورومتوسطية وقد كان البلد الثاني بعد تونس ضمن الشركاء اثنين عشر للاتحاد الاوربي والذي وقع يوم 7مارس 1997 على معاهدة تمويل تسهيلات للتعديل الهيكلي بهدف دعم الجهود الاقتصاد المغربي في انفتاحه في السوق الحرة [1]

[1] المديني توفيق،**المغرب العربي ومأزق الشراكة الأوروبية المغاربية** ،المركز المغاربي للبحوث والترجمة ،لندن ،2004 .ص 147.

ويرمي هذا دعم المالي الاوربي 120 مليون دينار متقطعة من برنامج ميدا إلى تحقيق خمسة اهداف رئيسية :

. تطوير عجز الميزانية

. تطوير الموارد البشرية والحماية الاجتماعية

. إصلاح القطاع المالي

. دعم مسار الخصوصية وسياسة تحرير الصرف

ويشكل ملف الصيد نقطة خلاف في المفاوضات الاوربية حيث يسعى الاتحاد الاوربي لتجديد الاتفاق لاحول الصيد الذي يربط الطرفين فيما ابدت الرباط معارضتها لتمديد هذا الاتفاق الذي بلغ نهاية عام 1999 حيث يطالب الطرف المغربي بتقليص نشاط الاساطيل الاوربية في المياه المغربية

كما إستفاد المغرب من حصة 660 مليون اورو لحساب ميدا I الممتد من 1996. 1999

بلغت حصته من برنامج ميدا II 156 مليون سنة 2004

. إن اهم ما يميز اتفاقية الاتحاد الاوربي مع المغرب عن باقي اتفاقيات الشراكة مع الدول المغاربي اخرى هو احتوائها على ملف تابع من خصوصية المغرب ، وهو الملف المتعلق بقطاع الصيد البحري وقد كانت الاتفاقيات الثنائية بين طرفين حول هذا الملف مستقلة عن اتفاقية الشراكة سنة 1996 ، لكن ديناميكية المفاوضات الاوربية المغربية خلقت علاقة فعلية بين مضمونها و مضمون الشراكة[1]

[1] **المرجع نفسه** .ص 146.

المطلب الثاني : تقييم المؤشرات الاقتصادية المغربية

تشمل صادرات المغرب ثلاث مجموعات سلعية تمثل حوالي 80 بالمئة من المبيعات الكلية للخارج وهي : المجموعة الاولى المتمثلة في السلع الاستهلاكية تتميز بوجود منتجات لصناعة النسيج والملابس لها مكانة عالية من حيث المنافسة في السوق الاوربية ، اما المجموعة الثانية المتمثلة في المنتجات نصف مصنعة من خلال صناعة المكونات الالكترونية والتي تستحوذ على مكانة لا باس بها في السوق الاوربية ، اما المجموعة الثالثة المتمثلة في المواد الغذائية التي تقوم المغرب بتصديرها إلى السوق الاوربية فهي تشمل :

منتجات البحر، السمك ،الفواكه ، الخضروات والمصبرات وهي ذات الجودة العالية ومكانة تنافسية يعتمد عليها المغرب في تحسين نسب العجز المسجلة في ميزانه التجاري[1]

وتتمثل واردات المغرب من هذه الموارد في زيت بترول الخام وبترول البيوت و الغاز زيادة على إستردادها بكميات كبيرة بمنتجات الطاقة ، اما ما يخص المنتجات نصف المصنعة فإستردادها نتيجة ديناميكية التي يشهدها القطاع الانتاجي المغربي وتتمثل واردات المغرب من هذه الموارد اساسا في الحديد ، النحاس ،خيوط الكهرباء ، الاسمدة الطبيعة وكيمياوية والخيوط النسيجة

اما يخص تدفق رؤوس الاموال الاجنبية فقد قامت المغرب بتحضير مجموعة عوامل لجلب رؤؤس الاموال الاجنبية و احدات نظام بنكي متطور الاقتصاد المغربي مثله مثل أي إقتصاد بلد اخر له نقاط قوة ونقاط ضعف .

[1] احمد صديق ،**إتحاد المغرب العربي في العالم العربي إفريقيا الشرق**، دار النشر و التوزيع، ط2 . 1991 .ص 85.

1. نقاط القوة :

يعد المغرب ثاني بلد إقتصاد من حيث قدرته التنافسية في شمال إفريقيا ، شهد الاقتصاد المغربي تحسننا في اداء المؤسسات العامة خاصة في القضايا المتعلقة بالفساد و الرشوة بالضافة إلى تحسن في الكفاءة الحكومية و المحسوبية في قرارات المسؤولين ، بغضافة إلى ذلك يعرف المغرب ي ركن الصحة و التعليم ، كما انه يتميز بتوفر المناخ ملائم لإقامة الاعمال ، اما عن سوق العمل فهو يتميز بمرونة نسبية بتحديد الاجور ،وعلى الرغم من ان معدلات إنتشار تقنيات الأكثر تطورا لا تزال عند مكستويات متدنية ، إلا أن الشركات تسعى بشكل جيد لإستعاب التقنيات من الخارج و تقل التكنولوجيا الذي يندرج ضمن الركن الإستعداد التكنولوجي .

2. نقاط الضعف :

من جملة الامور التي تفسر تندي موقع الاقتصاد المغربي على المستوى العالمي هو وجود عدد من العقبات التي تحول دون قدرته التنافسية ، على الرغم من ان المؤسسات العامة عرفت التحسن فمؤسسات الخاصة تحضى بعلمات سيئة وبترتيب متدني في مجالات تشمل كفاءة مجالس إدارة الشركات أضف إلى ذلك يعاني المغرب من ضعف حماية الملكية الفكرية ومن جانب اخر يعاني الإقتصاد من هشاشة بناه التحتية ، اما بخصوص الإستعداد التكنولوجي يعاني المغرب من التخلف في مؤشر الحواسيب الشخصية وكذل بقوانين المتعلقة المعلومات و إتصالات[1]

[1] ، **مرجع نفسه** . ص 86.

المطلب الثالث :تحديات إقتصاد المغرب في إطار الشراكة

. فيما يخص تحديات المغرب في إطار الشراكة نذكر ما يلي :

أ . تحسين مستوى تنافسية جهاز الانتاجي :

يتمثل اول تحدي للمغرب هو رفع التحدي على مستوى مؤسسات الانتاجية المغربية ذات أهمية كبرى

ب . تكييف الانظمة الجبائية والتوازنات المالية الكلية :

التحدي الثاني يكمن في إقامة التوازنات المالية الكلية على مستوى الداخلي و خارجي للمغرب من أجل الوصول إلأى الإلغاء التدريجي للحواجز التعريفية المرتفعة ، حيث ان التخفيض في الايرادات الجمركية للمغرب التي تمثل ربع إيرادات الميزانية المغربية من شؤنها ان تؤدي إلى تقليص هام في ميزانية الدولة التي تعاني من صعوبات عدة

ج . جلب الإستثمارات الاجنبية :

إن التموين لمشروع التبادل الاورو. المغربي يتمثل في جذب الاستثمارات الاجنبية خاصة الاوربية ، وبتالي يتطلب من الحكومة المغربية إنشاء شروط مشجعة للإستثمار من خلال التبسيط الجذري للإجراءات الجمركية و تعزيز فعالية النظام البنكي و تعزيز الهياكل القاعدية ودعم النظام التربوي و التكوين المهني .[1]

[1] احمد صديق ،**مرجع سبق ذكره** .ص 87.

د . تقارب القوانين:

يتمثل التحدي الرابع في تقارب التشريع المغربي (خاصة في الميدان الإقتصادي) مع التشريعات الدولية و الاوربية ، ومن هذه التحديات التي تواجه الدول المغاربية كثيرة .

فيما يخص مستقبل العلاقة الاوروبية المغربية يتمثل في ما يلي:

تمثل مشكلات التي تواجه الإقتصاد المغربي المهام أو العناصر المطلوب التصدي لها عند دراسة مستقبل الاقتصاديات الدول المغاربية و أن أولويات المشكلات التي تواجه البلدان المغاربية ،ففي الوقت الذي تعد مشكلات التلوث البيئي و حقوق الانتاج النووي و نزع السلاح في قائمة الاولويات الدول الأوربية ، تكون أولويات الدول تخص التنمية بمفهومها الواسع في كل مجالاتها الاقتصادية و التجارية و الإستثمارية و التوظيفية و التعليمية و التكنولوجية ، فلكي تشق الشراكة الاورومغربية طريقها بنجاح فإنها بحاجة إلى أن تكمل الدول المغاربية لإصلاحاتها الإقتصادية خاصة في مجال الإصلاح الضريبي

إستمرار التوسع في اساس الضريبة على القيمة الضافة و إعادة تحديد الضريبة على الدخل [1]

[1] احمد صديق ،**مرجع سبق ذكره** . ص 90.

المبحث الثاني : الشراكة التونسية الاوربية

إن إتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الاوربي إتفاق شامل وليس إتفاق تجاري بدأت بوادره قبل الاستقلال ولكن كانت هذه العلاقة الاقتصادية غير منتظمة لكون تونس بلد نامي ككل البلدان المتوسطية الاخرى حتى 17 جويلية 1995 وقع تونس والاتحاد الاوربي على إتفاق الشراكة وذلك برفع التدريجي للحوجز الجمركية.

المطلب الاول : إتفاقية الشراكة الاوربية التونسية

تعود العلاقات الاقتصادية بين تونس و الاتحاد الاوربي إلى زمن بعيد إلا أنها كانت ما قبل الإستقلال تقام بصفة غير منتظمة و منذ بداية الستينات بادرت تونس إلى إبرام عدد من إتفاقيات قبل التجارة الثنائية مع بعض البلدان الاوربية و بداية من سنة 1963 ، دخلت تونس في المفاوضات مع المجموعة الاوربية من أجل إيجاد سبل الملائمة لتنظيم العلاقات التجارية و تطويرها بين الطرفين ، حيث أثمرت هذه المفاوضات على اتفاقيات الشراكة في مارس 1969 ، وقد مكنت هذه الاتفاقية من توسيع مجال تصدير المنتجات الزراعية تونسية بحيث التصدير إلى اسواق جميع بلدان المجم وعة الاوربية [1]

وامام هذه الوضعية وخصوصا بعد وضع المعالم الاولية لسياسة الاوربية المتوسطية في أوائل السبعينات والتي تنص على وضع التعاون مع بلدان متوسطية في إطار نظرة شاملة تهدف بأساس إلى تغطية مجالات التعاون و تحقيق التوازن بين المجموعة الاوربية و شركائها ، تمت مراجعة إتفاقية 1969 لجعلها تتماشى مع طموحات

[1] محمد بولعسل ، **الاثار الإقتصادية لإنضمام الدول الغاربية إلى إتفاقية الشراكة الاوروبية المتوسطية** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ،الجزائر .2011.2010 ،ص 76.

تونس فيما يتعلق بخصوص في إمكانياتها و طاقتها التصديرية و قد امكن ذلك من إبرام إتفاقية التعاون 1976 و التي ميزتها اللامحدودية و عدم معاملة بالمثل و الشمولية

ويعتبر تونس أول بلد مغاربي يوقع على إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995 بحث يعتبر إلى حد الان البلد النموذج لإطار الشراكة الاورومغاربية لما سجل من تقدم كبير في تطبيق برامج الشراكة مع الاتحاد الاوربي الذي شرع فيه منذ 1996 برفع تدريجي للحواجز الجمركية و إعادة تأهيل المؤسسات تونسية .[1]

و قد إجتمع اول مجلس للشراكةفي جويلية 1996 في إنشاء مجموعتين عمل مشتركة الشؤون الإجتماعية و التعاون الاقتصادي المالي .

وقد تحصلت تونس على مجموع 742 مليون اورو موزعة على اربع بروتوكولات مالية خلال فترة (1976.-1996) وكانت مقسمة على النحو التالي :

59 مليون أورو (1976 -1981)

139 مليون اورو (1981- 1986)

224 مليون أورو (1986.-1991)

284 مليون اورو (1991- .1996)

وقد طلبت تونس رفع حصتها من القروض بإستغلال المخصصات المالية غير مستهلكة من طرف الدول الاخرى ، كما إستفادت تونس خلال برنامج ميدا I الممتد من 1996.1999 من حصة 428 مليون اورو

[1] **المرجع نفسه** .ص 77.

فيما كانت حصتها خلال سنة 2004 ما يعادل 24 مليون اورو وقد إستطاعت تونس بفضل برامج ميدا للشراكة تحسين الوضعية التأهيلية ل600 مؤسسة مما سمح لها مخصصات مالية و مساعدات إضافية 100 مليون اورو عن حصتها الاصلية في برنامج ميدا و هي تونس حاليا من برنامج رفع الحواجز الجمركية [1]

المطلب الثاني : المؤشرات الإقتصادية التونسية

انتهجت تونس سياسة اقتصادية معتمدة على الصادرات و قد كان لإتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوربي الحافز الاساسي لإعتماد هذه السياسة محققة بذلك نتائج لا بأس بها بفرض الوصول إلى الاهداف النهائية المحددة تعتبر أغلبية المبادلات التجارية لتونس مع بلدان الاتحاد الاوربي تراوحت ما بين 75 بالمئة إلى 80 بالمئة من الصادرات التونسية باتجاه الاتحاد الاوربي و هذا يرجع لأسباب عديدة منها : إتفاقية الشراكة ، القرب الجغرافي زيادة على عائدات التصدير المرتبطة بالتعاون الاوربي التونسي على مراحل من الزمن

أما عن اهم الصادرات التونسية فتمثلت في : الالبسة ، المواد البترولية ، اغذية ،ثم الصناعات النسيجية و الصناعات الكهربائيةو الخدمات

فيما يخص تدفق رؤوس اموال الاجنبية تعتبر أكثر البلدان المغاربية تهيئا لإستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث الغت كل الإجراءات المعلقلة له و إعتمدت إجرءات مشجعة في أغلبية القطاعات الانتاجية الصناعية او الخدماتية ، فلقد سجل تدفق رؤوس الاموال المباشرة تطورا هاما خاصة في القطاعات ذات القيمة

[1] NICOLE grimaid .Les maghreb entre l EUROPE et les etats unis .CIT p 27

المضافة العالية مثل قطاع الغيار ،المكونات الكهربائية و الكترونية وهناك توجها متزايدا إلى القطاعات التقنية الجديدة للمعلومات و الاتصال [1]

قد برهنت تونس حسن تحكمها على مستوى التوازنالت الاقتصادية الكلية إنطلاقا من تحقيق معدلات نمو كادت ان تكون تابثة خلال عدة سنوات وهذا ما أكسبها سهولة الدخول لسوق المالية الدولية بمعدلات مقبولة ومن هنا تتحدد نقاط القوة و الضعف للإقتصاد التونسي .

اولا . نقاط القوة :

تمكنت تونس من تحقيق مركز متقدم من خلال الايجابية للعديد من المجالات ذات الاهمية الاقتصادية الكبيرة ،فقدتميزت بكفاءة و إستقرار مؤسسات العامة بمستويات منخفضة من الفساد و حماية جيدة لحقوق الملكية الفكرية و سلطة قضائية مستقلة ، بإضافة إلى ذلك تستند النتائج التي حققتها تونس قوتها في مجال التعليم بمختلف مستوياتها

أما على صعيد الاسواق تضم اسواق السلع في تونس لعدد قليل نسبيا من التشوهات فهي تتميز بكفاءة البيئة اللازمة لأداء الاعمال كما ان تونس تتميزبسهولة الحصول على القروض

_عمار محمد سليم ، **التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الاوروموتوسطية** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 2002 ص،ص ،262،263

ثانيا : نقاط الضعف

على الرغم من المركز المتقدم لتونس والذي يعكس قدرة تنافسية معتبرة ،إلا انه لا يخلو من العوائق التي تقف امام تحسين هذا المركز و الإرتقاء إلى مراتب احسن ، ومن أهم هذه العراقيل هو أن البيئة الإقتصادية الكلية تتميز بعدم إستقرار إذ لا يزال الإقتصاد يعاني من عجز كبير في الميزانية و إرتفاع المديونية

أما العامل التكنولوجي فيحدد سبب تاخره إلى ضعف إستخدام تقنيات التكنولوجية الحديثة التي تلعب دورا جوهريا في تحسين الانتاجية [1]

المطلب الثالث : آثار الشراكة الاوربية التونسية

تتلخص أهم الآثار الناتجة عن هذه الشراكة فيما يلي:

. جاريا فقط إن إتفاق الشراكة الذي وقعته تونس مع الاتحاد الاوربي هو إتفاق شراكة شامل و ليس إتفاقا تجاريا فقط كونه لا يقتصر على الجانب التجاري ، بل إشتمل إقامة منطقة حرة للتبادل بإضافة إلى التعاون المالي ، الفني و التكنولوجي ودعم الحوار السياسي و الإجتماعي و الثقافي و بتالي سيكون لهذا الإتفاق أبعاد مختلفة على الإقتصاد التونسي

. بإعتبار أن بهذا الاتفاق هو إتفاق شراكة فينبغي أن يجني فوائده الطرفان لكن ما يجب التأكد عله هو أن تونس بلد نامي ككل الدول المتوسطية الاخرى و تربطه علاقات إقتصادية و ثقافية و تاريخية مع دول الاتحاد الاوربي ، فيفترض ان تستفيد من بعض الامتيازات التي تأهلها لدخول المنافسة مع الاقتصاديات الاوربية التي حققت تقدما معتبرا في المجال الصناعي و التكنولوجي

_عمار محمد سليم ، **المرجع السابق** ،ص 263.

. إن التفكيك الجمركي و الرزمانة التي تم الاتفاق عليها بشأن لاقت معارضة من طرف الصناعيين التونسيين كونهم كانو يستفدون لعدة سنوات من السياسة الجبائية المفروضة و بالتالي سوف يواجهون بموجب هذا الإتفاق منافسة جديدة من المؤسسات الاوربية

. من الجانب التعاوني النالي و الفني لم يحدد الاتفاق المبالغ المالية التي سوف يقدمها الاتحاد الاوربي لتونس سواءا في صورة منح او معونات او قروض وفق بروتوكولات مالية لكن إكتفى الاتفاق بإشارة أن الاتحاد سوف يقدم مساعدة لتونس في مجال الاصلاح الاقتصادي و تطوير البنية الاساسية و تحمل تبعات تحرير التجارة مع الاتحاد و تشجيع الاستثمار

. إنطلاقا من سبق ينبغي ان نشير إلى نجاح هذا الاتفاق سيكون مرهونا بالقدرة التنافسية للإقتصاد التونسي و من اجل رفع التحدي لابد من :

أ . إعادة تاهيل المؤسسات و عصرنة محيط المؤسسة

ب . تحسين شروط المنافسة في المؤسسات و اعادة هيكلة النسيج الانتاجي الوطني بشكل يسمح لها بأن تكون فعالة بمواصلة نشاطها بعد إعادة التاهيل

ج . تنويع الانتاج المحلي و إقتحام ميادين تتطلب تركيبات تكنولوجية عالية وهذا ما يستدعي مجهودات معتبرة بخصوص البحث و التطوير [1]

[1] كلثوم كباني، **شكالية الاندماج في الإقتصاد العالمي ، دراسة حالة الجزائر المغرب تونس** ،رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ،جامعة باتنة ،2000 ص 169 ،

المبحث الثالث :الشراكة الموريتانية الاوربية

ـ من الملاحظ ان العلاقة بين الاتحاد الاوروبي وموريتانيا علاقة وثيقة تحكمها إجراءات في شتى المجالات مما جعل إتفاق التعاون بين البلدين له مميزاته الخاصة و انعكسات على التنمية موريتانيا وذلك عن طريق جملة برامج منفذة في شتى المجالات

المطلب الاول :إتفاقية الشراكة الأوروبية الموريتانية

ترتبط موريتانيا مع الاتحاد الاوربي بعلاقات وثيقة و متنوعة تحكمها في أعم الاتفاقيات التعاون للاتحاد الاوروبي تتحدد مرجعية العلاقات بإطار إتفاقية لومي التي تعني دول افريقيا الكراييب و المحيط الهادي ،التي تستفيد من امتيازات التفضيلية وكذا مساعدات دورية خاصة وفقا لإحتياجات هذا البلد ، وقد إنتهجت موريتانيا إستراتيجية هجومية في إعلان نيتها عضو كامل الحقوق وهو ما لم يتحقق إلا حد الان بإعتبارها لاتحضى بالاطار الخاص وهي تشارك حالي و منذ 1995 في ندوات الاورومتوسطية كعضو ملاحظ ويتزامن الخطاب الموريتاني المتوسطي في الوقت الذي تتساؤل فيه اللجنة الاوربي على مستقبل معاهدة لومي التي إنتهجت صلاحيتها في نهاية فيفري 2000

و تعتبر اتفاقية كوتونو الموقعة في 23 يونيو 2000 و الصالحة لمدة 20 سنة قابلة للمراجعة كل خمس سنوات آخر هذه الاتفاقية و اهمها على الاطلاق حيث ألغت و عدلت و إستحدثت في مضمون إتفاقية لومي سابقة لتكييف مع الواقع الدولي الجديد الذي تطبعه العولمة في مختلف تجلياتها الاقتصادية والمالية و الثقافية ، إضافة إلى فاعلين جدد.[1]

[1] سعد توفيق حمي ،**علاقات العرب الدولية** ،دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 1 ،الأردن ، 2001 .ص 98.

بدأت موريتانيا تتشرف على محيطها المغاربي علها تجد في الشراكة الاورومتوسطية التي تضم هذه المجموعة إطار أفضل أكثر نجاعة و إنسجاما مع تطلعاتها [1]

المطلب الثاني: مميزات الشراكة بين موريتانيا و الاتحاد الاوربي

الوقوف على اهم مميزات الشراكة (التعاون) بين موريتانيا و الاتحاد الاوروبي و إنعكاساتها التنموية على الجانب الموريتاني ، يجدر بنا ان نتطرق اولا إلى الاطر و المحتويات قبل أن نتناول ثانيا الحصيلة الجملية للبرامج المنفذة ومدى إنسجامها مع الاولويات الوطنية لنحاول في الاخير رصد الاثار الرئيسة المترتبة عن مسار التعاوني

أولا:الاطر و المحتويات

في عام 1975 تاريخ توقيع إتفاقية لومي يحدد التعاون الفعلي بين الاتحاد الاوربي ومجموعة التي ورثت إتفاقية باوندي (1975.1963) وقد ادخل هذا الاتفاق الجديد العديد من الامتيازات و الاليات حيث تقرر الدخول التفضيلي لسلع هذه الاخيرة إلى السوق الاوربية الذي يهدف إلى التقليل من حجم الخسائر بإستثناء المنتجات الزراعية

. دعم إنتاج و تصدير المنتجات المعدنية

. الحفاظ على الاليات و المكتسبات المحققة إلى إدخال مضامين جديدة كانت خارج دائرة الاهتمام تمثلت في التنظيم السكاني

. تعزيز دور المراة في المجتمع إضافة العناعية بالبعدين الثقافي و الإقتصادي

[1] **المرجع نفسه** .ص 99.

وقد تزامن هذا الانخراط معظم دول المجموعة في برامج الاصلاح الاقتصادي التي خصصت إعتمادات مالية مهمة لإنجاح هذا الإصلاح

. تم تنفيذ معظم برامج هذه الاتفاقيات عن طريق التمويلات التي يوفرها الصندوق الاوروبي للتنمية التي تم إستحداثه عام 1958 والذي لعب الدور الرئيسي للسياسات و المشاريع التي يتم إعتمادها

. يعتبر الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري و الداعم الاول لموريتانيا فقد أمنت السوق الاوربية أكثر من 65بالمئة من الواردات الموريتانية ،وإستوعبت أكثر من 60بالمئة من صادراتها اما على مستوى الدعم فقد إرتفع مجموع المبالغ عام 2001 أي ما يعادل 72 بالمئة من مجموع الدعم

. تعتبر فرنسا و المانيا و إسبانيا الدول الاوربية اكثر مساهمة في مجالات التعاون و التجارة حيث تشكل التقارير الثانوية التي تصدر بشكل مشترك عن الجانبين الموريتاني و اوربي المرجع الرئيسي لتتبع مسارات التعاون و معرفة مواضيعه و تحديد مستوى ادائه [1]

[1] MAURITANIE/communuté europeénne 2002،stratégei de coopération et programme indicatif((2001p 120 2007

المطلب الثالث :مجالات الشراكة بين موريتانيا و الاتحاد الاوربي

يمكن تحديد محددين رئيسيين هما :

أولا . الدعم العمومي من أجل التنمية :

. تشكل التقاريير السنوية و التي تصدر بشكل مشترك عن الجانبين الاوربي و موريتاني المرجع الرئيسي لتتبع مسارات التعاون و معرفة مواضيعه وتحديد مستوى ادائه .

إن إعداد السيء لهذه التقارير (إعتمادها لسرد الصحفي ،غياب التحليل ، غياب المؤشرات ، الاداء و النتائج) يقلل من إمكانية إستغلالها بشكل جيد لتعرف على صورة عامة لهذا التعاون و الية ترقيته عموما ،لقد إ ستفادت مورتانية من جميع الاليات المالية التي يمنح بموجبها الاتحاد الاوروبي الدعم غير البرمجمة الإقليمية و الإصلاح الهيكلي ، وفد عرفت البرامج التأشيرية الوطنية تطورا ملحوظا على مستوى مجالات الإستهداف و المخصصات النالية وإن حافظت على نسبة شبه ثابثة مقارنة بالغلاف المالي المرصود لعامل المجموعة أما إتفاقية كوتونو فقد تحمل الغلاف المالي المخصص لخدمة عملية التنمية على أمد طويل عتبة 100 مليون اورو خصصت لقطاع النقل و دعم القدرات و الانشطة

. على من حيوية القطاعات المستهدفة وحاجاتها الماسة للتمويل إلا إن مستويات التنفيذ ظلت ضعيفة مما ادى إلى تدخل مختلف البرامج و تنفيذها بشكل مستمر .[1]

[1] **المرجع نفسه** .ص 95.

ثانيا . إتفاقيات الصيد:

تصنف الشواطئ الموريتانية من بين على مستوى العالم بالاسماك وقد ظلت لزمن طويل مسرحا لنهب المنظم التي تكمارسه الاساطيل البحرية الاجنبية في غياب الية رقابة وحتى الإهتمام من طرف السلطات الوطنية خاصة أن موريتانيا لاتملك تقاليد معتبرة في مجال الصيد وقد دفعت سنوات الجفاف تراجع اسعار الحديد على مستوى العالمي ،إلى تصدر قطاع الصيد قائمة إهتمام السلطات العمومية ، اهمية خاصة لما ان تجلبه من العمولات الصعبة وما قد يفره نت فرص للعمل وقد تجسمت هذه العناية من خلال :

إعلان سياسة الصيد عام 1987 والتي مثلت مرحة مفصلية في إستغلال الموارد البحرية

وبحلول عام 1996 دخول اتفاقية صيد جديدة مبرمة مع الاتحاد الاوربي حيز التنفيذ فقد تضمنت هذه الاتفاقية السماح لاساطيل الصيد الاوربية (تجاوز 200 باخرة)المجهزة باحدث تقنيات الصيد التي تمارس نشاطها في المياه الموريتانية [1]

[1] **المرجع نفسه** .ص 96.

خلاصة الفصل :

كخاتمة للفصل الثاني نرى إن منطقة المغرب العربي ذات موقع هام جدا و إستراتيجي الذي يجعل الكثير من القوى تتهافت لتقرب منها وذلك لما تتميز به من مقومات ، ولكن رغم كل هذا انها ضعيفة إقتصاديا ولا تتمتع بإستقرار سياسي و إجتماعي هذا جعل المنطقة لها نقاط توتر مما جعل أوربا تقوم بوضع عذة حول بشأنها التقرب غلى الضفة الجنوبية ، وهنا ركز الاتحاد الاوروبي في سياساته إتجاه دول المغرب العربي على تعامل ككتلة واحدة

تعتبر هذه الشراكة ضرورة تفرضها المتغيرات الراهنة و المستقبلية ولكن لا يعني قبول بكل الشروط و النتائج ،لأن من أهم مقومات أي تعاون قيامه على اسس تراعي مصلحة طرف على الاخر ، إلا أن الشراكة الاوربية المغاربية ليس سوى أداة من أدوات الهيمنة و الإلحاق التي تمارسها الجماعات الكبرى بين الدول النامية لإستغلال مواردها و اسواقها ولقد إتضحت لنا أهمية الموارد و الإمكانيات الذاتية للبلدان المغاربية.

الفصل الثالث : الشراكة الأوروبية الجزائرية

المبحث الأول : نبذة تاريخية عن العلاقات الأوروبية الجزائرية

المبحث الثاني : شراكة تعاون الأوروجزائري في إطار مشروع برشلونة

المبحث الثالث : الشراكة الجزائرية الأوروبية (مجالاتها وانعكاساتها)

تمهيد :

نظرا للتفاعل بين الشعوب الاوروبية ،وشعوب جنوب وشرق البحر الابيض المتوسط من الناحية الجغرافية و التاريخية و الديموقراطية و الثقافية ،مما ادى إلى الشركاء إلى إعطاء علاقتهم المستقبلية بعدا جديدا يتركزعلى التعاون الشامل فيما بينهم حفاظا على طبيعة العوامل التي تجمع بينهم ، فمنطقة الحوض المتوسط دائما ملتقى الحضارات على مدى الاف السنين ،بل أن إسمها مستمد في حد ذاته من إعتقاد قديم بأنها تشمل العالم .

وقد ساعدت تضافر عدة عوامل على تفعيل دعائم الشراكة مع دول ضفة الجنوبية للمتوسط والتي من بينها الجزائر ،حيث تستمد العلاقات الأوربية . الجزائرية عبر الإقتصاد،التاريخ، والجغرافيا فمشروع الشراكة الأوروبي الجزائري يطرح جملة من الفرص و التحديات خاصة مع خصوصية الوضع الجزائري

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل على تطور العلاقات الأوروبية الجزائرية وذلك من خلال ثلاث مباحث.

المبحث الاول الذي يشمل نبذة عن العلاقات الأوربية الجزائرية

المبحث الثاني نتحدث فيه عن شراكة التعاون الأورو. جزائري في إطار مشروع برشلونة

أما المبحث الثالث فهو عن الشراكة الاوربية الجزائرية مجالاتها وإنعكساتها

المبحث الأول : نبذة تاريخية عن العلاقات الاوربية الجزائرية

تتبع سياسة التوجه الاقتصادي لدول الاتحاد الاوربي نحو النمطقة العربية من تطور عملية التكامل والاندماج الاوربي ومن ثم بروز الاتحاد الاوربي كقوة إقتصادية تلعب دور مهم في السياسات العالمية فقد شهدت علاقات التعاون بين أوربا ودول المنطقة العربية حالات من الصعود والجمود نتيجة للمتغيرات الدولية والإقليمية وقد ساعدت تضافر عدة عوامل على تفعيل دعائم الشراكة مع الضفة الجنوبية للمتوسط والتي من بينها الجزائر ،حيث تمتد الشراكة الأوربية الجزائرية عبر الاقتصاد،التاريخ والجغرافيا فمشروع الشراكة الاوربي الجزائري يطرح جملة من الفرص والتحديات خاصة مع خصوصية الوضع الجزائري [1]

المطلب الأول : علاقات الجزائر الخارجية قبل وبعد الاستعمار

كانت الجزائر أقوى دول المغرب الاسلامي نظرا لموقعها الإستراتيجي و توفرها على على الموارد الاقتصاية ،وهذا ما جعلها تكتسب أهمية تجارية خاصة مع محيطها الخارجي مما أكسبها صفة الزعامة في المغرب وهذا ما إعترفت به الدول أوربا في القرنين 17و18 أخذت أوربا تدفع لتونس وطرابس هدايا وتبرم معها معاهدات السلم والصداقة حتى تتجنب الدخول معها في الحرب

كما تم إبرام إتفاقية مع التاجر المرسيلي "توماس لانش" سنة 1520 في مجال الصيد (المرجان) في الحدود التونسية الجزائرية

[1] علي الحاج ،**سياسات الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة** ،دراسات الوحدة العربية ،بيروت 2005 .ص191.

وقعت فرنسا 58 إتفاقا ومعاهدة (1619. 1830)تجدر الإشارة إلى كلا المعاهدات الموقعة بين الطرفين كانت تتمحور حول قضايا ذات إهتمام مشترك مثل السلم الصداقة وإعادة الإصلاح المباني وغيرها. [1]

العلاقة الجزائرية الاوربية بعد الاستعمار: ساهمت أوضاع البلاد الإقتصادية إلى الدفع بالاف السكان بالهجرة نحو الخارج خاصة ،كما ساهمت إتفاقيات "إيفان" لسنة 1965 في تنظيم العلاقات النفطية بين الجزائر وفرنسا، فبعد مفاوضات طويلة وإجتماعات مع الحكومة الجزائرية والسلطاتن الفرنسية من سنة 1969 حتى 1971 تمكنت الحكومة الجزائرية من تأميم الغاز ووسائل الموصلات وبهذا أصبحت الجزائر تسيطر ¾ من الانتاج الخام ، وفي ظل المتغيرات عملت الجزائر على إيجاد شركاء أخرين للتخفيف من تبعيتها وبتالي أصبحت الو.م.ا الزبون الاول للجزائر مستغلة الخلاف ما بين فرنسا والجزائر .[2]

[1] يوقنطار الحسان ،**السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي1976**، مركز دراسات الوحدة العربية .1987 .ط 1 .ص 116.

[2] علي الحاج ،**المرجع السابق** ،ص 117.

الجدول رقم 1 يمثل أهم الشركاء الاقتصاديين في الجزائر:

البلد	***الواردات***		*الصادرات*	
	1971	1976	1971	1976
فرنسا	81,3	27,2	75,2	13,8
ألمانيا	1,3	14,6	6	16,8
بريطانيا	0,6	-	2,7	-
إيطاليا	1,2	8,8	5	8,7
الو.م.أ	2,7	11,8	-	42,7
اتحاد السوفياتي	0,5	2,1	-	4,1

المصدر: بشير شريف احمد واخرون "**الشراكة الاورومغاربية" دراسة حالة الجزائر** مذكرة تخرج نيل شهادة الليسانس في العلوم تجارية ،تخصص محاسبة .جامعة مدية 2006/2005

المطلب الثاني :الشراكة الاوروجزائرية الجديدة

-منذ عقد من الزمان و الجزائر تبحث على ايجاد موقع لها في ظل التغيرات الدولية و محاولة الخول بطريقة ناجحة في الاقتصاد .وهو ما جعلها تلجأ الى البحث عن التعاون و الاندماج الاقليمي باعتبار هذين الاخيرين الحلول المستقبلية للدول النامية لهذا لجأت الجزائر الى العمل على تجديد الشراكة مع الاتحاد الاوروبي لعقدها اتفاقية ثنائية وقعت في افريل 2002 .

1)**مراحل المفاوضات** :بعد حصول الجزائر على مساعدات مالية من نادي باريس و لندن لاعادة جدولة الديون و القيام بالاصلاحات الهيكيلية في اطار برنامج التعديل الهيكلي و بالتالي الانتقال الى اقتصاد السوق.

و بما ان اتحاد المغرب العربي معطل , او واقعيا غير موجود ذهبت الدول المغاربية الى المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي منفردة و هو ما جعل هذه البلدان (تونس-المغرب-الجزائر) تفاوض من منطلق ضعف فكان اول وفد لقاء اوروبي في 18-06-1994 في الجزائر العاصمة , فكان هذا اللقاء لتجديد الخطوط العريضة و تبادل وجهات نظر حول محاور اساسية لمستقبل المفاوضات لتعالج القضايا التالية :الزراعة-الصناعة-الخدمات-التعاون الاقتصادي –التعاون المالي –التعاون الاجتماعي –التعاون الثقافي وفي الواقع بدأت الجزائر المفاوضات بوضعية داخلية جد ضعيفة تحت تكاليف المتراكمة للانتقال لاقتصاد السوق بالاضافة الى عدم الاستقرار السياسي و تصاعد حدة العنف وفي حين اقتربت المغرب و تونس من الانتهاء من المفاوضات بشأن اتفاق الشراكة بينهما و بين الاتحاد الاوروبي .[1]

[1] زعباط عبد الحميد، **الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على إقتصاد الجزائر** . مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد الأول جامعة شلف ،2004 .ص 22

2. مضمون إتفاقية الشراكة الاورومغاربية:

وقعت لجزائر مع الاتحاد الاوربي على إتفاقية الشراكة في 22افريل 2002 بفلانسيا ،وقد تضمن الإتفاق 110 مادة تتوزع على مجموعة من المحاور،وقد ركزت المادة الأولى على الاهداف الرئيسية للإتفاق وهي:

- توفير الإطار الملائم الذي يسمح بالحوارالسياسي لتطوير العلاقات السياسية بين الطرفين[1]

- تنمية المبادلات التجارية وتأمين توازن العلاقات الإقتصادية و الإجتماعية بين الطرفين وتثبيث شروط التحرير التدريجي لمبدلات السلع و الخذمات و رؤوس أموال

- تشجيع الإندماج المغاربي بتشجيع التبادل والتعاون بين البلدان المغاربية وهذه الاخيرة مع أعضاء الإتحاد الأوربي

- ترقية التعاون في المجالات الإقتصادية،الإجتماعية،الثقافية، المالية

3. أسباب ودوافع الجزائر لعقد إتفاق الشراكة:

. لا تقام شراكة بين طرفين إلا في وجود مصالح مشتركة للبلدين من نتائجها المنتظرة ،وتختلف دوافع و أسباب بإختلاف قوة البلد سياسيا ،إقتصاديا ،إستراتيجيا، فكانت دوافع الجزائر كالتالي:

. بعد الأزمة المالية التي تعرضت لها الجزائر في أواخرالثمانيات ،جراء إنهيار أسعار البترول جعل الجزائر في وضع صعب مما دفع بالسلطات أنذاك طلب معونة من صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون المترتبة على الجزائر إذ بلغت نسبة خذمة الديون على مستوى الصادرات حيث فاقت 80بالمئة و إستجابة الصندوق لذلك بشرط تحرير الاقتصاد الجزائري و الانتقال إلى إقتصاد السوق

[1] **المكان نفسه** ،ص 23.

. بعد قيام الجزائر برنامج لتعديل الهيكلي ،الذي كانت له أثار إجابية على الجانب الماكرومالي إلا أن أثار الإجتماعية كانت كارثية إذ وصلت معدلات البطالة حدود 29بالمئة . إنطلاقا من هذا أصبح لزاما على الجزائر البحث عن حلول لأزماتها الإقتصادية لإصلاحها ،وذلك باللجوء إلى شريك التاريخي و الإستراتيجي ألا وهوالإتحاد الأوروبي والإتفاق معه على إقامة منطقة التبادل الحر في إطار الشراكة الاوروميتوسطية ومسار برشلونة ،لأهداف عديدة أهمها جلب إستثمارات الأجنبية المباشرة الاوربية إلى الجزائر و الإستفادة من التكنولوجيا إضافة إلى فتح أسواق الأوربية أمام المنتجات الجزائرية لتطوير الصادرات خارج المحروقات.[1]

المطلب الثالث:جوانب الاتفاق الاوروبي ـالجزائري

إذا كانت الاتفاقيتان التونسية والمغربية تتفقان من حيث الشكل والمضمون ،فإن الاتفاقية الجزائرية تختلف بعض الشيء عنهما،وهذا راجع لخصوصية العلاقات الاوربية ـالجزائرية فمن حيث الاتفاقية في 110 مواد (حين جاءت الاتفاقيتان التونسية والمغربية في 96 مادة فقط) أما من حيث المضمون فقد استحدث الطرفان الاوربي والجزائري محورين جديدين من مجلات التعاون وهما :ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الاشخاص وملف مكافحة الارهاب ويمكن من خلال الاتفاقية إبراز ثلاثة متركزات اساسية للشراكة تتمثل في:

. ضمان إستراتيجية انتفاح اقتصادي كآلية لإصلاح الاوضاع الداخلية

. التشديد على الحوار السياسي لضمان التقارب بين المجتمعات والشعوب

. إبراز دور المجتمع المدني وترقية حقوق الانسان لإحداث التغير [2]

[1] **المرجع نفسه** ،ص 23.

[2] فتح الله لعلو،**المشروع المغاربي والشراكة الاوروميتوسطية الدار البيضاء** ،دار تويقال للنشر ،1997 .ص 156.

وقد إحتوى الاتفاق الجزائري الاوربي على 110 مادة ،وقسم إلى8 محاور اجملت على الجوانب الاتية:

الجانب الاول: يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين النتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وامن المنطقة المتوسطية (هذا ما جاءت به المواد 3،4،5من الاتفاقية) وإعطاء الفرصة للجزائر في التعاون العسكري مع الاتحاد الاوربي عبر قوة العسكرية الاوربية التي تم إنشاؤها والتي تعبر لبنة الاولى العسكري الاوروبي.

الجانب الثاني: يتعلق بحرية تنقل البضائع التبادل التجاري ،وذلك بإقامة منطقة حرة وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتداءا من دخول الاتفاقية في حيز للتبادل التفيذ وهذاطبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة ،اما في ما يتعلق بمجال التبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري ،تنص الاتفاقية على ان يعمل الطرفان على تحرير اوسع بمبادلات بصف تدرجية [1]

وذلك بالتركيز على المبادئ الاتية:

. عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات وإتخاذ اجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين

. إلغاء القيود الكمية و إجراءات ذات الاثر المماثل المطبقة على المبادلات

. إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرق الاخر

[1] كمال رزيق،مصدور فارس، **الشراكة الجزائرية الاوربية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لإقتصاد الاتحاد الاوربي** ،محاضرة قدمت في الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ،جامعة سعد دحلب بالبليدة ،ص 54.

الجانب الثالث : يتعلق بحقوق التأسيس و الإنشاء وتقديم الخدمات ، حيث إتف الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في انشاء و تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الاخر وتحرير الخذمات

الجانب الرابع: الدفع الرأسمال، المنافسة،وإجراءات اخرى اقتصادية ،حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات والصفقات الجارية قابلة للتحويل مع الالتزام كل طرف من عملية التحويل او إخراج الارباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة ،وحرية تنقل رؤوس الاموال بالاستثمارات المباشرة في الجزائر

الجانب الخامس: التعاون الاقتصادي حيث تهدف الاتفاقية إلى تحضير الجزائر من الناحية الاقتصادية والسياسية والمالية لتصل في المرحلة الاولى في دخول منطقة التبادل الحر المتوسطية بحلول عام 2010 ،وفي المرحلة تالية إدماج الجزائر في اقتصاد السوق و الاقتصاد العالمي عبر انخراط في المدى البعيد في منظمة التجارة العالمية نتيجة امكانياتها البشرية والمادية المعتبرة

الجانب السادس:التعاون الجتماعي والثقافي حيث يتسم المحور والاجتماعي والانساني في اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية إلى شقين : شق يتعلق بالحكام الخاصة بالعمال المهاجرين والاخر يتعلق بالنشطة الخاصة بالتنمية الاجتماعية في الجزائر .[1]

الجانب السابع: التعاون المالي الذي يقوم :

- ✓ إعادة تاهيل الهياكل الاقتصادي
- ✓ ترقية الاستثمارات الخاصة والانشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل

[1] فتح الله لعلو ،**مرجع سبق ذكره** .ص 56.

✓ دعم الاصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية

الجانب الثامن:التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وذلك:[1]

. التعاون في مجال تنقل الاشخاص خاصة ما يتعلق بالتأشيرات

. التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة

. مقاومة تبيض الاموال ،وذلك بمنع استعمال الانظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الاموال الناشئة عن انشطة إجرامية كمخدرات

التعاون على القضاء على الارهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة[2]

المبحث الثاني: شراكة التعاون الأوروجزائري في إطار مشروع برشلونة

شكل مؤتمر برشلونة منعرجا أساسيا في العلاقات الأوربية الجزائرية حيث أن هذه المبادرة تندرج ضمن إستراتيجية جديدة للإتحاد في إطار الإستجابة لتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة

وفي إطار هذا الصدد طرح الاتحاد الأوربي إبتداءا من سنة 1995 نوعا ما جديدا من العلاقات مع بلدان المتوسط، تمثل بما يعرف بالشراكة الاورمتوسطية ومن خلال هذه الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي وكانت الجزائر ضمن إهتمامات أوروبا .

[1] فتح الله لعلو ،**المرجع السابق** ،ص 157.

[2] امال يوسفي ،**العلاقات الاورومغاربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة** ،اطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر كلية الحقوق 2006/2005 .ص ص148 149 .

المطلب الأول: بيان برشلونة شهادة ميلاد الشراكة الأورومتوسطية

إنعقد مؤتمر برشلونة يومي 27و28 نوفمبر 1995 والذي يعد بمثابة شهادة ميلاد الشراكة الأورومتوسطية ،حيث تم تحديد الخطوط العريضة للشراكة ما بين دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر و الشركاء المتوسطين والتي تركز على ثلاث أسس وهي:

. الشراكة السياسية والأمنية

. الشركة الإقتصادية والمالية

. الشراكة في مجالات الإجتماعية،الثقافة،والإنسانية

1. الشراكة السياسية و الأمنية: حيث أنها تهدف إلى وضع بصورة تدريجية منطقة مشتركة للسلام والإستقرار في الحوض المتوسط وهذا عن طريق تعزيز الحوار السياسي و الأمني على المستويين الثنائي و الإقليمي،ففي إطار الشراكة السياسية والأمنية وطبقا لقررات مؤتمر برشلونة تم تمويليه من قبل الإتحاد الأوروبي ،كما أن الإتحاد الأوربي يسعى حاليا مع شركاؤه المتوسطين إلى وضع ميثاق الاوربي متوسطي للإستقرار في المنطقة ،وإن كان الوقت الراهن صعب التحقيق ميدانيا لعدم إستقرار منطقة الشرق الأوسط **2. الشراكة الإقتصادية و المالية :** [1]

. إقامة بشكل تدريجي . لمنطقة التبادل الحر الأورومتوسطي . في أفاق 2010

. التعاون الإقتصادي وزيادة وتوسيع نطاق المساعدات المالية الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للإستثمار المتوسطين

[1] **المرجع نفسه** ، ص149

أ. إقامة منطقة تبادل الحر الاوروميتوسطي :تعتبر المناطق الحرة من أشكال الإندماج الإقتصادي لمجموعة من الإقتصاديات قد تكون متفاوتة التطور والتنمية كما هو الحال في المنطقة الأورومتوسطية،حيث يفرض إلغاء جميع الرسوم الجمركية وجميع القيود على التجارة الخارجية ،بين دول الأعضاء في المنطقة مع إحتفاظ ككل الدولة بهيكلها الخاص بالتعرفة الجمركية .[1]

وتنص إتفاقيات الشراكة المبرمة ما بين الدول المتوسطية و الإتحاد الأوربي على منحى كل شريك مهلة أقصاها 12 سنة للدخول إلى منطقة التبادل الحر،وهذا إبتداءا من دخول إتفاقية الشراكة المبرمة ما بين الشريك و الإتحاد الأوروبي حيز التطبيق كما هو الشأن بالنسبة لتونس التي دخلت إتفاقية شراكتها مع الإتحاد الأوربي حيز التطبيق سنة 1998 والتي من المنتظر في سنة 2010

. إنشاء منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية يعد بمثابة ضرورة وحتمية الإقتصادية بالنسبة للإتحاد الأوروبي وهذا ما يحافظ على مكانته الإقتصادية ،وتوسيع نفوذه في منطقة المتوسطية خاصة في ظل توسيع الهيمنة الأمريكية

ب . التعاون الإقتصادي و المالي :

يمثل هذا التعاون أساسا في تدعيم ومساعدة الدول المتوسطية على تطبيق إصلاحات إقتصادية هيكلية و تنمية القطاع الخاص (خاصة قطاع المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة) وتشجيع الإستثمار الأجنبي إضافة إلى مساعدات مالية مقدمة إلى إتحاد الأوروبي لشركائه المتوسطين ،وكذا القروض و المساعدات المقدمة من قبل البنك الأوروبي للإستثمار قصد المساعدة في المشاريع الإقتصادية و الإجتماعية

[1] Bernd.garrette pierre dussage les stratégies d'organistion 1995.p137 p138

ج . الشراكة في المجالات الإجتماعية،الثقافية،والإنسانية:

. يهدف هذا التعاون إلى تطوير التفاهم المتبادل بين شعوب المنطقة وكذا العمل على تحسين ظروف معينة للسكان ورفع مستوى العمل وتقليل فجوة التنمية في منطقة الأورومت إضافة إلى العمل على تدعيم وتمويل المشاريع التي تهدف إلى تحسين التعليم وتنمية المناطق الريفي[1]

المطلب الثاني: مشروع برشلونة خلفياته و أهدافه

من بين أهداف التي دفعت الإتحاد الأوروبي إلى طرح فكرة الشراكة فيما يلي:

ـ تخوف الإتحاد الأوروبي من المغرب العربي خاصة بعد الأزمات التي عاشتها الدول وظهور الحركات الإسلامية في الجزائر وهذه النقطة التي دفعت به إلى التدخل و طرح الشراكة في المجال الأمني

. رغبة الإتحاد الأوروبي في إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي عام 1989

. الهجرة غير الشرعية من دول جنوب حوض البحر المتوسط ،حيث أن 80بالمئة من المخدرات تدخل من شمال إفريقيا و 60بالمئة من الهروين يأتي عبر الشرق الأوسط وتركيا . تخوف الدول الأوروبية من ظاهرة الصرعات الداخلية في المنطقة و التخوف من إمتداد الصراع إليها [2]

.كما أن السيناريو الذي صدر على ضوء هذا الإعلان سنة 1995 قد شهد تغييرا جذريا في السنوات الماضية خاصة بعد 11 سبتمبر 2001 في ظل إستمرار الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ،وتعتبر

[1] Bernd. 138 المرجع السابق ، ص

[2] شريط عابد ،**دراسة تحليلية لواقع وافاق الشراكة الاورومتوسطية** ,حالة دول المغرب أطروحة لنيل الدكتوراه .جامعة الجزائر .كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2003.2004 ص23

مؤسسة أناليد وليدة عملية الأورومتوسطية وقد تم التنسيق لها وهي المؤسسة التي يوجد مقرها في برشلونة EAMEDفي إسبانيا إلى جانب مؤسسة

وقد ساهمت الجزائر في المشاورات التحضيرية للمشروع وتمحور هذا الاخير على المحور السياسي ،الثقافي، كما أن الدول إجتمعت لجمع المقترحات وتوحيد وجهات النظر بالنسبة للدول المشاركة

وقدمت الجزائر مطالبها في مفاوضات 1997.03.04 للإجتماع الذي إستأنف في بروكسل في شهر ماي ،ولوحظ أن الجزائر كانت تتميز في مشاورات بعدة خصائص تميزها عن باقي دول المتوسط

ومن خلال هذا الطرح نجد أن الإتحاد الأوروبي ركز على المسائل الأمنية وحقوق الإنسان في بداية الأمر أكثر من تركيزه على المسائل الإقتصادية والتنمية المستدامة بالنسبة للأطراف الأخرى المتعاقدة بما فيها الجزائر ،كانت تسعى إلى العودة إلى تفعيل دورها في العلاقات الدولية بعد أن شهدت أزمات داخلية أثرت على إقتصادياتها الوطنية

وفي ظل هذه إستراتيجية الجديدة جرى توضيح ثلاث أهداف نهائية وهي :

- تحقيق الإستقرار السياسي في بلدان المنطقة

- تشجيع النمو المتوازن والمتواصل بهدف تقليل من الفوارق في الدخل الإجتماعي بين المنطقتين

- معالجة عدد كبير من التحديات التي تتطلب التعاون المشترك بين الإتحاد الاوروبي والدول المتوسطية مثل حماية البيئة [1]

[1] نادية محمود مصطفى ،**اوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية . نحو رؤية عربية للتفعيل** ،د.ط كلية الإقتصادية والعلوم السياسية ، القاهرة ،2007 ص ص330-331

المطلب الثالث: مشاريع التعاون الأوروبي الجزائري

أولا: إتفاقية التعاون البروتوكولات الخماسية 1976.1996

. إن المشاريع التي تم تمويلها وفق البرتكولات الأربعة قد مست عددا متنوعا من القطاعات إنطلاقا من البنى التحتية للطرقات وصولا إلى التعاون العلمي

ونلاحظ أن الإتحاد الأوربي قد إستهدف مابين 1981.1986 أعمالا خاصة بالبنى التحتية وذلك لتمويل بناء الطرق الوطنية أو الموانئ كميناء "بجاية" هذه المتابعات قد تم إرفاقها بأعمال أخرى تخص التكوينات في التسير الفلاحي و الهندسة الريفية وقطاع الصيد ،والصناعات الثقيلة وقطاع الغابات وكذا تكوين إطارات الإدارة العمومية

مثل إطارات وزارة الأشغال العمومية ،وقد شكلت المتابعة التقنية للتعاون في هذه المرحلة من خلال مساعدات لصالح مختلف الهيئات كمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية أو المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة.[1]

كما ان البنك الاوروبي للاستثمار قد ساهم بدوره في الاعمال المتعلقة بالتعاون الاوروجزائري لما بين 1976. 1996 وذلك بقروض بلغت 640 مليون اورو

الشكل رقم 1 يمثل إتفاقية التعاون و البروتوكولات الخماسية 1976. 1996

[1] مجلة المندوبية الإتحاد الأوربي في الجزائر. الإتحاد الأوروبي عدد خاص بالذكرى الخمسون للاستقلال الفصل 2 2012 رقم 21 .ص37

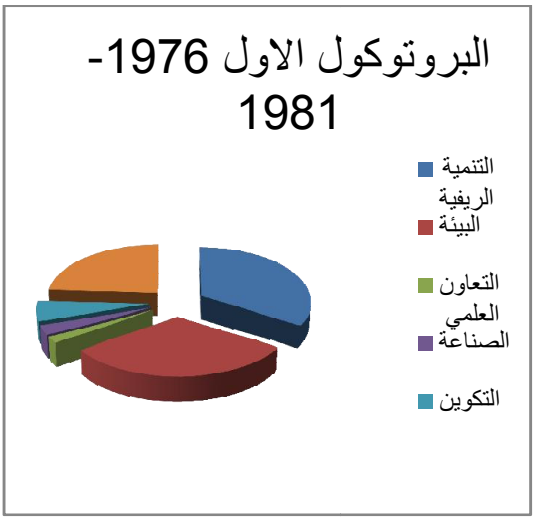

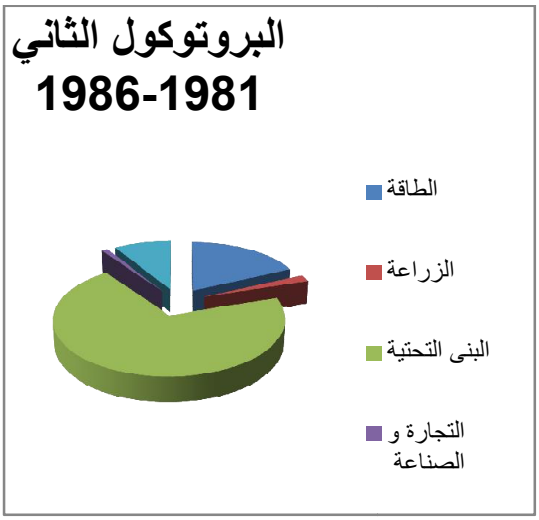

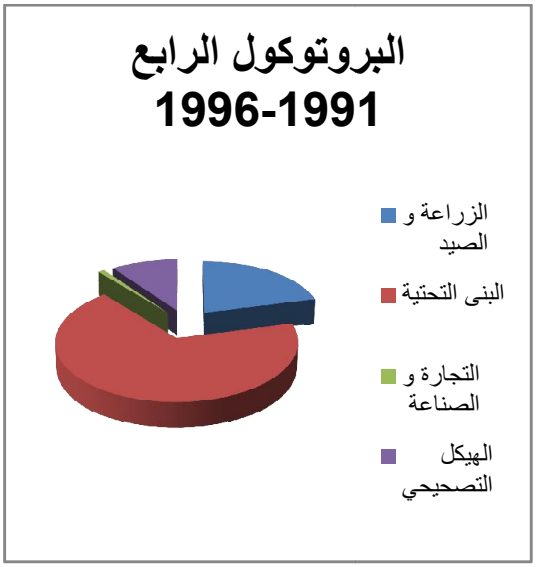

المصدر:

Revue de la délégationde lunion Européenne en Algérie, 2 éme trimestre, 2012 N 01;P 37

ثانيا: إتفاقية التشارك وصندوق ميدا I وميدا II 2006.1995 :

. إن التعاون الأوروجزائري في إطار مشروع برشلونة قد وصل إلى منعرج حاسة مع إلتزام مالي مضاعف بالنسبة للفترة السابقة

في سياق برنامج ميدا 1 1999.1995 تركزت الأعمال أساسا على القطاعات الإقتصادية والمالية من جهة ،وعلى دفع الجمعيات الجزائرية التنموية من جهة أخرى وقد شمل الجانب الإقتصادي موضعين يخصان تنمية البلد بعد الأزمة الجزائرية

. رفع مسار إعادة البناء الصناعي والخصخصة

. تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

. وفي إطار مشروع ميدا 2 فقد عرف تطورا ملحوظا قطاعات التدخل و زيادة الميزانية المخصصة للجزائر وشمل التعاون إصلاحات تخص قطاع الموارد المائية والنقل مع التركيز على تحديث المخططات الوطنية فيما يتعلق بالمياه والنقل

. تعزيز الإطار المؤسساتي للقطاعات [1]

. التدخل في ميدان التنمية المحلية بإطلاق برنامج التنمية الإجتماعية و الإقتصادية المحلية بشمال شرق الج

ويعتبر برنامج ميداIوميداII من أهم إنجازات الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة في الجزائر ،فقد شمل مجالات متعددة و الجدول الموالي يوضح البرامج الكبرى الممولة من طرف ميدا :[2]

[1] مجلة مندوبية الاتحاد الاوربي المرجع السابق ص 37

[2] مجلة مندوبية الاتحاد الاوربي المرجع السابق ص 38

اتفاقيات اقتصادية و تجارية	تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .57مليون يورو. مساعدة الهيكلة الصناعية والخوصصة. 38 مليون يورو. المساندة في عصرنة القطاع المالي .25، 23
تنمية إجتماعية إنسانية	مساندة تأهيل نظام التكوين المهني .60 مليون يورو المساندة التنمية الإجتماعية،الإجتماعية للشمال الشرقي للجزائر .50 مليون اورو مساندة الصحافة و الاعلام .5 مليون يورو. محاربة التلوث الصناعي .10،75 مليون يورو
مشاريع أخرى ممولة	اربعة مشاريع .2،3 مليون يورو. هي حاليا في طور التنفيذ في مجال الديموقراطية وحقوق الانسان مساعدات عاجلة بقيمة مليون يورو لصالح ضحايا الزلزال الذي ضرب شمال الجزائر في ماي 2003 خاصة في المجال الطبي والصحي هذا الدعم مسير من طرف ديوان المساعدة الانسانية للاتحاد الاوروبي

المصدر : سليماني خديجة ،**الشراكة الجزائرية** ،رهانات وآفاق ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص علاقات دولية ،جامعة سعيدة 2012 ،2013 . ص47 .

المبحث الثالث: الشراكة الأوربية الجزائرية مجالاتها و إنعكاساتها

لقد دخل إتفاق الشراكة أوربية الجزائرية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 على أساس أن يتم تحقيق منطقة التبادل الحر وإلغاء الرسوم الجمركية مع مطلع 2017 وفي هذا السياق هناك من يرى أن هذه الشراكة ستقلب الجزائري كليا .

المطلب الأول : مجالات الشراكة الأوربية الجزائرية

1. الشراكة السياسية والمالية: ترجع العلاقة بين الاتحاد الاوربي إلى عدة قرون لأسباب جيوسياسية ،إستراتيجية ،إقتصادية،إجتماعية،وثقافية

هذه العوامل جعلت الدول الأوربية تحاول إبرام معاهدات واتفاقيات لضمال المجالين السياسي و الأمني ،واللذين يشكلان أهمية في حقل العلاقات الدولية

وفي إطار المجال السياسي قام الوفد البرلمان الأوروبي للعلاقات الدول المغاربية واتحاد بزيارة رسمية إلى الجزائر من 02إلى 05 نوفمبر 2011 ، وكان اللقاء الحادي عشر بين البرلمان الأوروبي و الجزائر

حيث قاد الوفد الاوربي "انطونيو بانزيري" رئيس البعثة المكلفة بالعلاقات مع دول المغرب ركز الطرف الأوربي خلال المحدثات ما يلي:

. اقتراح تشكيل بعثة دائمة لدى البرلمان الجزائري تتشكل من اعضاء الغرفتين بهدف ضمان استمرارية الحوار السياسي [1]

[1] مجلة مندوبية الاتحاد الاوربي في الجزائر، الفصل الرابع .فيفري/مارس، رقم 3 ص 37

و يتضح ان الاتحاد الاوربي يهدف إلى وضع نفسه في الصورة ليتمكن من معرفة الحوار السياسي الذي يجري داخل البلاد ،وفي إطار إقتراحه لوضع البعثة دائمة لدى البرلمان ا الجزائري ،تكون لديه جميع المعلومات الخاصة بالمجال السياسي. [1]

وفي المجال الأمني قام الاتحاد الأوربي بإجتماع يومي :16و17ديسمبر 2012 في الجزائر لمجموعة العمل حول الساحل ،وكان الأول من نوعه إذ كان الوفد الأوروبي الذي يترأسه السيد "لويز بلانكو" منسق إستراتيجية الساحل في الإتحاد الأوروبي، وركز الطرف الاوروبي على:

. أن الفقر يشجع على الإرهاب في منطقة الساحل، وأن فرع المغرب الإسلامي يستغل الوضع

. تأكيد المجتمعون على مسألة التعاون العابرة للحدود أساسية ،وهي ترتكز على قواعد قانونية متينة

2 الشراكة الاقتصادية و المالية:

يعتبر مشروع إقامة شراكة اقتصادية ومالية هدفا جوهريا بالسياسات الاتحاد الاوروبي تجاه بلدان الجنوب ،وتهدف هذه الشراكة إلى خلق تنمية مستدامة في حوض المتوسط

والجزائر وبإعتبارها شريكا مهما للاتحاد، فقد كانت ضمن أولوياته، حيث إتفق الاطراف على تحرير تبادل السلع والخدمات وفقا لمنظمة التجارة العالمية ،وتخفيض الرسوم الجمركية

حيث قام الاتحاد بدعم للتسيير الاقتصادي الذي إختتمت أشغاله في :31ديسمبر 2011،وإستفادت من هذا البرنامج اربعة وجهات وهي:

[1] مجلة مندوبية الاتحاد الاوربي في الجزائر، الفصل الرابع .فيفري/مارس، رقم 3 ص 37

أ. وزارة الاستشراف و الاحصائيات

ب . وزارة المالية

ج . وزارة الاشغال العمومية

د. الديوان الوطني للإحصائيات

ونشير انه رصدت له ميزانية تقدر ب 20 مليون أورو كمساهمة من الاتحاد ويهدف البرنامج إلى تحسين مهام التخطيط و الاستشراف الاحصائيات: [1]

. دعم النظام الوطني للإعلام الإحصائي من خلال مساعدة الديوان الوطني للإحصائيات

. تحسين القدرات التحليلة والتنبئية لوزارة المالية، من خلال دعم مديريتها العامة للتنبؤ و السياسات

. تحديث وزارة الاشغال العمومية

. وأخيرا دعم نشاطات الاتصالات المؤسساتية للجهات المستفيدة من البرنامج

3. الشراكة الاجتماعية والثقافية:

ركز الطرف الاوروبي على هذا المجال ، لما له من أهمية بالغة في تطوير العلاقات بين الافراد والشعوب ،اعتمادا على مايلي :

. دعم الحوار والاحترام بين الثقافات و الاديان كشرط ضروري للتواصل بين الشعوب ولكن الواقع يعكس ذلك

[1] REVUE DE la dédégation de l union européene en Algérie ,janvier/N.2012 février20

. تنمية الموارد البشرية في ميادين التربية و التكوين وتشديد على أهمية التنمية الاجتماعية

. تشجيع مبادرات دعم المؤسسات الديمقراطية وتقوية دولة القانون والمجتمع المدني مع التركيز على دوره في دعم التعاون غير المركزي بين الضفتين

. العمل على الإصلاح المباشر والشامل لقطاع التكوين المهني

. إقامة التعاون في ميدان الحد من الهجرة غير الشرعية ،وإتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من الإرهاب وأفات الأخرى كالمخدرات ،الجريمة الدولية.[1]

تجسيدا لهذه المواد، قام الاتحاد الاوروبي بعدة مشاريع شملت القطاعات الاجتماعية والثقافية ، ففي المجال الثقافي مثلا نظم بالجزائر اللقاء الأوروبي الجزائري الثالث للكتاب ،وكان موضوعه . الخيال الذاتي في الأدب المعاصر. الذي نظم يوم 13 جوان 2011 ضم 1" كاتبا جزائريا واوروبيا ،حتى يتمكن الطرف الأوروبي من الإطلاع على أهم الافكار الثقافية لهذه الشريحة بالجزائر [2] .

المطلب الثاني:التهديدات المتوقعة لإتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري

يحمل الاتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الاوروبي في طياته اثارا تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني واخرى تنعكس سلبا على توازناته

1. آثار الاتفاقية على المالية العمومية:وهذا من خلال تخفيض في الايرادات الدولة غير أن تاثيرها من دولة لاخرى ،وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من الدولة، إضافة إلى حصة إتحاد الاوربي في تجارة هذه

[1] هشام صاغور ،**السياسية الخارجية للاتحاد الاوربي تجاه الجزائر**،,مكتبة الوفاء القانونية .ط1،الاسكندرية، 2010. ص 267

[2] مجلة مندوبية الاتحاد الاوروبي في الجزائر، جوان/جويلية 2011 رقم 18 ص 5

الدولة الخاضعة للتخفيضات الجمركية فعلى سبيل المثال تمثل بنسبة 23,4 من مجموع الايردات(اي نسبة 2,7بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي) وأن حصة الاتحاد الاوربي من مجموعة الواردات الجزائرية تمثل 65بالمئة حيث تمثل نسبة الايرادات الجمركية لهذه الواردات 15,2بالمئة من مجموع الايرادات (اي نسبة 1,8 من الناتج إجمالي)[1]

2. آثر الاتفاقية على التجارة الخارجية والميزان التجاري: سيكون التفكييك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الاوربي أثر كبير على ميزان تجاري جزائري ،التي خلال سنوات الاخيرة فوائضا في ميزانها التجاري وهذا بسسب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من اوربا بوتيرة اكبر من الصادرات في مدى قصير وهو اثر منطقي ناتج عن شروط هيكلية و تنظيمية جديدة ،حيث ستنشأ هذه الزيادة عن طريق ما يسمى بتحويل التجارة على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف تستفيد من بهذا التفكيك الجمركي ، ولكن سرعان ما تتغير الوضعية على مدى المتوسط والبعيد بإتجاه زيادة الصادرات بسبب إعادة تخصيص في عوامل الانتاج ،وهذا لم يتأت إلا إذا كان الجهاز الاقتصادي للبلدد مرنا ،والسياسة الاقتصادية تتسم بإستقرار إضافة إلى تدفق رؤوس اموال وجلب الاستثمار الاجنبي

وسيؤدي التفكيك الجمركي إلى حدوث ضغطا في الميزان التجاري بسسب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من اوربا وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من اي مزايا تفضلية على صادراتها تجاه السوق الاوربية المشتركة وذلك لأسباب الاتية:

[1]Femise,Rapport du femise sur l'evolution de la strtucture des échanges et des investissements entre l'UE et les partenaires méditierranéens mars 2001 p 06

. أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الاوربية متدنية وليس لها تاثير على تقليص الواردات إلى أوربا بل تعتمد على معايير اخرى(صحية، بيئية، فنية ،معلييير الجودة ...إلخ) تؤدي الى حد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الاوربية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير

. ان اوربا هي منضمة إ لى المنظمة العالمية للتجارة وهو ما يجبرها على منح جميع دول في المنظمة نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى وهذا إستنادا لمبدأ الدولة الاولى بالرعاية ، إضافة إلى ذلك فإن اتحاد الاوربي قام بإبرام اتفاقيات تحرير التجارة مع معظم الدول الاخرى (امريكية الاسيوية) وهذا ما جعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الاسواق الأوربية من طرف صادرات دول جنوب و شرق اسيا والدول الاخرى في إفريقيا وامريكا اللاتنية [1]

3. آثار الاتفاقية على الإدخار الاستثمار و ميزان المددفوعات :

يلاحظ المتتبع لسياسة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر أن الجزائر كانت من الدول الاكثر تقييدا للإستثمارات الاجنبية حيث لم تكن هناك قوانين واطر مؤسسة لتشجيع وتحفيز الاجانب على توظيف أموالهم في مختلف القطاعات الاقتصاد الجزائري إلا أن وبعد الازمة البترولية لسنة 1986 وتفاقم حجم مديونية خلال الثمانيات بادرت الجزائر إلى سن جملة من القوانين و التشريعات المنظمة للإستثمارات الهادفة إلى تقديم الامتيازات و الضمانات الكافية للمستثمرين الاجانب الوافدة للجزائر ضعيفة جدا (إستثناء قطاع المحروقات)

[1] Miniisst »re des finances,Accord d'assaitions avec l 'union eurpenée "contenu inpact "les inpacts prévisibles de l'acord d'assocaition avec l'UE sur le budget de l 'état et le niveau de la protection en Algérie 2005, P49

حيث لم تتجاوز 6 ملايين إلى 7 ملايين دولار أي ما يعادل 0,1 بالمئة من حجم الاستثمارات من منطقة البحر الابيض المتوسط [1]

ومن هذا المنطلق ، يمكننا القول أن اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية يحتمل أن تؤدي إلى امتصاص المدخرات بفعل القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تشجع الاستهلاك، من خلال توفير سلة واسعة من السلع الاستهلاكية كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (الوطنية و الاجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج ،وهذا ما بتطلب ضرورة ضخ الاستثمارات الكبيرة لتوفير البنى الاساسية التي تساعد على النشاط الاقتصادي ومنه جذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر ،لكن ينبغي التنبيه إلى أمر مهم يتمثل في ان جني هذه المكاسب لن يكون إلا إذا تم مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية ،تحدد اسلوب توجيه الإستثمارات الوطنية والاوربية إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية حسب مزايا نسبية التي تتمتع بها ،وهذا من اجل تفادي دخول المكثف لرؤوس اموال الاجنبية المضاربة القصيرة المدى ،خاصة في ظل وضعية الاقتصاد الكلي الذي لا يتسم بالاستقرار وهو ما حدث في المكسيك 1994

وينبغي الاشارة أن تحسن ميزان المدفوعات مرهون بالميزان التجاري ،أي أن زيادة الصادرات والتقليل من الورادات ،وكذا ميزان حساب الرأسمال وكذلك بمقارنة حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل راسمال و أرباح ومداخيل العاملين الاجانب بحجم التحسن الذي يطرأ على الميزان التجاري[2]

[1] **المرجع نفسه** ص 50

[2] بشير مصطفى،**الشراكة الاجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني**، الملتقى الثامن نادي دراسات الاقتصادية .كلية علوم الاقتصادية وعلوم تسيير ،جامعة الجزائر 10/9 ماي 1999. ص ص 17. 18

4. آثر إتفاقية على العمالة :

من الاثار المترتبة على سوق العمل أن تحرير المبادلات التجارية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل أو التسريح، فضلا على أن تفكيك الحواجز الجمركية و غير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة وهي بدورها تؤدي إلى إنخفاض الاجور في القطاعات ذات وفرة في اليد العاملة وبتالي لابد من مواجهة هذه الاثار ،بإعتماد اجراءات حمائية للصناعات الفتية و الاوربية في المجال الاجتماعي ،كما سيمكن تعويض هذه الاثار على المدى القصير(فقدان مناصب شغل) بخلق مناصب شغل في القطاعات القادرة على تصدير في المدى المتوسط أو البعيد ثم على مجمل سوق العمل بفعل وتيرة النمو المتزايد

المطلب الثالث:الإجراءات المرافقة لنجاح إتفاق الشركة

لا يقتصر نجاح إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوربي على تحرير حجم المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى السوق الاوربية، بل ينبغي على الجزائر إعتماد جملة من السياسات وإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شانه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلة التي بعثها الاقتصاد الوطني يمكننا تلخيص اهم اجراءات مايلي :[1]

1. إعادة التاهيل الصناعي:

يعرف برنامج إعادة التأهيل الصناعي على انه :مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقومبها السلطات العمومية قصد تحسين مردوديتها واداءها في ظل المنافسة العالمية المتنامية ،ويمكن ان يؤدي برنامج إعادة التأهيل

[1] **المرجع نفسه** .ص 18.

إلى إحداث أثرين إيجابيين يتمثلان في تحسين الانتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي غير ان فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات لمجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث اساليب التنظيم الانتاج الاستثمار التسيير التسويق .

أ. الاستثمارات غير المادية :

ويتعلق الامر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية ،المعارف العلمية ،دراسات والبحوث التطبيقية ابتكار منتوجات جديدة في عملية التنظيم والتسير والانتاج

ب . الاستثمارات المادي:

على غرار الاستثمارات المعنوية التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في تحسين اداء ورفع تنافسية المؤسسة ،فإن الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الانتاج تساعد على رفع تنافسية المؤسسة ،فإن الاستثمارات المادية المتثلة في وسائل الانتاج ورفع القدرة التنافسية للمؤسسة عن طريق الانتاج و التحكم في التكاليف وذلك من خلال :

. تشخيص عام لكل وظائف الموجودة في المؤسسة

. تحديث التجهيزات والمعدات مع تطورات التكنولوجيا الجديدة [1]

[1] بشير مصطفى،**مرجع سبق ذكره** . ص 24

2. توسيع نطاق الحكم الراشد :

ان المكاسب التي توفرها الشراكة بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تمس اساسا الجانب الاقتصادي لا تقتصر على إصلاحات إقتصادية في ظل حكم لا يتمتع بالرشادة والعدالة

وتمثل هذه المؤسسات كما حددها "داني رودريك" كما يلي :

أ. المؤسسات المنظمة للسوق : وهي تلك المؤسسة التي تتعامل مع التأشيرات الخارجية للسوق ونقص المعلومات ،وتشمل عادة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل

ب . المؤسسات المحققة للاستثمار: هي تلك التي توفر البيئة الاقتصادية المستقرة من خلال وضعها السياسات اقتصادية نقدية ومالية ملائمة ، وتمثل هذه المؤسسات في وزارة المالية البنوك المركزية المسؤولة على الاقتصادية والمالية الهادفة على تقليل تقلبات الاقتصادية

ج . المؤسسات المانحة للشرعية: هي تلك المؤسسات التي تمنح الشرعية والمصداقية للسوق ،وتعزز الكفاءة التشغيلية له ،بوضع نظام يحمي حقوق الملكية للمستثمرين وعائداتهم وكذا القواعد التنظيمية التي تحد من الغش وعليه فإن نجاح اتفاق الشراكة مرهون إلى حد كبير بتوسيع نطاق الحكم الراشد في ادارة شؤون الدولة ولايكون هذا لا بوجود مؤسسات مستقلة ومتكاملة محققة لإستقرار السوق مهمتها الاساسية الضبط الاقتصادي وادارة مختلف اشكال السياسات الاقتصادية .[1]

[1] بشير مصطفى،**مرجع سبق ذكره** . ص 25.

3- ضرورة إستقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية :

يمكن اعتبار الاستثمارات الاجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات غير ان استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك ومتمثل في الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتوفير البنى التحتية حيث ان وضعية هذه الاخيرة تؤثر وضحا على الاستثمار لدى عديد من المستثمرين كونها محددة لقدرة المؤسسة على المنافسة بإعتبار ان الكهرباء وشبكات النقل لطرقات الموانئ السكك الحديدة كلها عناصر الانتاج وتدخل ضمن تكاليفه[1]

[1] قدي عبد المجيد، **الجزائر ومسار برشلونة الندوة الدولية حول الاندماج العربي كالية لتفعيل الشراكة الاوروعربية** جامعة فرحات عباس ،سطيف ،9/8 ماي .2005 ص ص20 . 21

خلاصة الفصل:

يقتضي الدخول في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك بإعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول المحتمل التعامل معها في إطار الاستثمارات المباشرة أو الشركات المشتركة أو عقود التأجير الدولي أو عقود التسيير، وعلى هذا الأساس، عكفت الجزائر على إصدار جملة من التشريعات مست جوانب عدة من بينها إصدار أطر قانونية تتعلق بتشجيع الاستثمار، وذلك بمنح امتيازات وتسهيلات وضمانات من شأنها تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء، لاسيما وأن مجمل قوانين الاستثمار لا تفرق في المعاملة بين المستثمر الوطني والأجنبي، وهذا إن على مستوى الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها الجزائر مع بعض الدول) فرنسا، إيطاليا، رومانيا، إسبانيا (...أو على مستوى الاتفاقيات المتعددة الأطراف) بين الدول العربية أو الدول المغاربية (أو على مستوى اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي التي تعتبر من الاتفاقيات الشاملة لجميع الجوانب الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية.

غير أنه يجب التنويه أن نجاح اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتوقف إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي للجزائر، وهذا قصد تكييف وإعادة تأهيل مؤسساتنا (MEDA) والتقني المخصص من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج واقتصادنا وتحمل تكاليف الانتقال، هذا بالإضافة إلى ضرورة جلب المزيد من الاستثمارات لأجنبية، وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد وإضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة وتبسيط الإجراءات الإدارية.

وانطلاقا مما سبق، يمكننا القول أن إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو –متوسطية سينجر عنه تقلص وتراجع في موارد الخزينة العامة للدول المتوسطية، مما يجبرها على البحث عن موارد مالية بديلة أو تخفيض

مستوى إنفاقها، وبالتالي لا بد من تعويض التنازل عن لحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية المتوسطية والبحث عن موارد جديدة، وذلك باتخاذ الإجراءات الآتية:

-تقوية الإصلاحات الضريبية بتعبئة الموارد الداخلية وتوسيع الوعاء الضريبي وتقليص حجم الاقتصاد الموازي غير المنظم؛

-تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية بمساهمة الطرفين الأوروبي والعربي؛

-توجيه الإنتاج نحو الأسواق الخارجية) إلى التصدير (لتعويض الانخفاض في الأسعار المحلية) الناتجة عن نقص الطلب على المنتوجات المحلية.

خاتمة

خاتمة :

تبعا لإشكالية البحث والتي تمحورت حول اتفاقيات الشراكة الأوروبية–المغاربية وما الأثر المحتمل لهذه الاتفاقيات على تنمية الاقتصاديات المغاربية. هذه الإشكالية عالجناها من خلال ثلاث فصول توصلنا إلى النتائج التالية في مقدمة البحث.

يعتبر موضوع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي هو موضوع واسع ،يتطلب الكثير من البحوث والدراسات لتحليل آثاره وانعكاساته على الاقتصاديات المغاربية، غير أن الحكم على الآثار المترتبة يعتبر أمرا مبكرا ،لأنه يعتمد على اعتبارات فعلية وليست احتمالية منها مدى التزام الدول بإعادة هيكلة النشاط الإقتصادي الوطني على أساس التخصص والميزة النسبية، تأهيل المؤسسات الوطنية ،توفير المناخ الاستثماري الملائم ،قناعة المستهلكين بتفضيل المنتوج المحلي على المنتوج المستورد ،قدرة المنتجين على مواجهة المنافسة بالداخل والخارج وغيرها من الاعتبارات الحقيقية.

ومن هنا يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات من البحث أهمها:

1 –يتسم الاقتصاد المغاربي بوجود فوارق كبيرة على مستوى أقطاره في امتلاكها النسبي للموارد الطبيعية واليد العاملة ، و الإعتماد الشديد على هذه الدول في صادراتها على المواد الأولية مما يجعلها في وضع متقلب مع تقلب أسعار هذه المواد دوليا.

2 –عجز مشاريع التكامل الاقتصادي العربي على تنوعها وكثرتها أن تكون سبيلا نحو تحقيق التنمية في الأقطار العربية بفعل اخفاقها لعدة أسباب أهمها:

–غياب الإرادة السياسية لمساندة التكامل كقضية مصيرية مشتركة وغلبة ظاهرة التقلبات في العلاقات السياسية العربية وما لها من انعكاسات على الجوانب الاقتصادية والإخفاق في الفصل بينهما.

3 –لم تنجح اتفاقيات التعاون خلال السبعينات أو السياسة المتوسطية المتجددة للإتحاد الأوروبي في تحقيق تنمية الاقتصاديات العربية فحسب بل تسببت في المزيد من ربط هذه الأقطار باقتصاد المجموعة الأوروبية.

4 –تنطوي اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على عدة ثغرات على الرغم من شموليتها لكافة الجوانب)التجارية،الاقتصادية والمالية (قد تحول دون استفادة أكبر من مزايا الشراكة بالنسبة للطرف العربي.

5 –إن الانعكاسات المحتملة للشراكة العربية– الأوروبية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية ستظهر على عدة مستويات إذ تعمل على إجهاض عملية التكامل الاقتصادي العربي بفعل ما له التمييز التي تنشئها ضد المنتجات العربية لصالح المنتجات الأوروبية ، ومن جهة أخرى يعرقل المشرو ع الأوروبي أي تطور من شأنه أن يحدث حركية في مسار التكامل العربي.

6 –تعد حصيلة الشراكة الأوروبية– العربية لعدة سنوات بعد برشلونة جد متواضعة مقارنة بالأهداف المسطرة تحسين المنافسة ،تحسين نوعية المنتجات المصدرة وتحسين إنتاجية المؤسسات، رفع درجة جذب الاستثمار الأجنبي .

7 – من خلال دراسة العلاقات الأوروبية– المغاربية نلاحظ أن الاندماج غير المتكافئ بين مجموعة من الاقتصاديات المتباينة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ينتج آثار سلبية على الاقتصاد الأضعف وهو أمر لم يكن في الحسبان في مستقبل العلاقات الأوروبية– المغاربية في إطار اتفاقيات الشراكة.

نستنتج أخيرا أن الشراكة اليوم لم تعد خيارا بالنسبة للدول المغاربية خاصة والعربية عامة وإنما هي واقع مفروض عليها ويتطلب منها الاستغلال الأمثل لمكاسب هذه الشراكة والتخطي العقلاني لأعبائها.

فهرس الأشكال والجداول :

الجدول رقم 01 يمثل أهم الشركاء الاقتصاديين في الجزائر 56

الجدول رقم 02 يمثل البرامج الكبرى الممولة من طرف ميدا.....70

الشكل رقم 01 يمثل اتفاقية التعاون للبرتوكولات الخماسية من 1976 – 1996 68

قائمة المراجع

قائمة المراجع

كتب اللغة العربية :

1. ابراهيم مشروب ، **التخلف والتنمية (الدراسة الاقتصادية)** ، دار المنهل،بيروت 2009 .

2. احمد صديق ،**إتحاد المغرب العربي في العالم العربي إفريقيا الشرق**، دار النشر و التوزيع، ط2 . 199

3. رضا حمدوش ، **تطور مفهوم التنمية السيلاسية وعلاقتها بالتنمية القتصادية** ، معهد الميثاق، 2009 .

4. سعد توفيق حمي ،**علاقات العرب الدولية** ،دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 1 ،الأردن ، 2001 .

5. السيد عبد الحليم، **الزيات التنمية السياسية أبعاد ومنهجية** ،الجزء الأول، دار المعارف الجامعية ،اسكندرية 1958.

6. عبد القادر حليمي ،**مدخل إلى الإحصاء** ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1994

7. عبد الناصر الجندلي ،**تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005

8. علي الغربي وآخرون ، **تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة**، ط 2، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة 2003.

9. فتح الله لعلو،**المشروع المغاربي والشراكة الاوروميتوسطية الدار البيضاء** ،دار تويقال للنشر ،1997 .

10. فريد نجار، **التحالفات الاستراتيجية من المسافة الى التعاون**، حيرات قرارات 21 اتراك لنشر والتوزيع، مصر 1999.

11. قدي عبد المجيد، **الجزائر ومسار برشلونة الندوة الدولية حول الاندماج العربي كالية لتفعيل الشراكة الاوروعربية** جامعة فرحات عباس ،سطيف ،9/8 ماي .2005 .

12. محسن الندوي، **التحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة** منشورت حلب الحقوقية ،ط1،بيروت 2001 .

13. مدحت لقريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات سياسات موضعات**، ط1، عمان ،دار وائل، 2007 .

14. المديني توفيق،**المغرب العربي ومأزق الشراكة الأوروبية المغاربية** ،المركز المغاربي للبحوث والترجمة ،لندن ،2004 .

15. مصطفى عبد الله ،أبو قاسم خشيم ،**الشراكة الأوروبية المتوسطية – النتائج وردود الأفعال –** ،معهد الانماء العربي ،ط1 ،لبنان ،2002

16. موسى اللوزي، **التنمية الادارية (مفاهيم، اسسا ، تطبيقات)**، ط 1، عمان، دار وائل ،2000 .

17. نادية محمود مصطفى ،**اوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية . نحو رؤية عربية للتفعيل** ،د.ط كلية الإقتصادية والعلوم السياسية ، القاهرة ،2007 .

18. هشام صاغور ،**السياسية الخارجية للاتحاد الاوربي تجاه الجزائر**،,مكتبة الوفاء القانونية .ط1،الاسكندرية، 2010.

مراكز الدراسات الوحدة العربية :

19.صايف يوسف، **التنمية من التبعية الى القتصاد على النفس في الوطن العربي**، ط ،1 بيروت ،مركز الدراسات الوحدة العربية .

20. علي الحاج ،**سياسات الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة** ،دراسات الوحدة العربية ،بيروت 2005 .

21. يوقنطار الحسان ،**السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي1976**، مركز دراسات الوحدة العربية . 1987 .ط 1 .

الكتب بالفرنسية :

22. Bernd.garrette pierre dussage les stratégies d'organistion 1995.

23. Femise,Rapport du femise sur l'evolution de la strtucture des échanges et des investissements entre l'UE et les partenaires méditierranéens mars 2001

24.MAURITANIE/communuté europeénne 2002،stratégei de coopération et programme indicatif((2007 2001

25.Miniisst »re des finances,Accord d'assaitions avec l 'union eurpenée "contenu inpact "les inpacts prévisibles de l'acord d'assocaition avec l'UE sur le budget de l 'état et le niveau de la protection en Algérie 2005.

26.NICOLE grimaid .Les maghreb entre l EUROPE et les etats unis .CIT

27.REVUE DE la dédégation de l union européene en Algérie ,janvier/févrie 2012.

رسائل التخرج :

28. امال يوسفي ،**العلاقات الاورومغاربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة** ،اطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر كلية الحقوق 2006/2005 .

29. تناح هجيرة ، **الديمقراطية في المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة، سعيدة 2014 / 2015 .

30. جديّ رشيد ، ولفاش سعيد ، **آثار الشراكة الأورومتوسطية على التنافسية مؤسسات اقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة علوم اقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة سعيدة 2009/2008 .

31. سليماني خديجة، **الشراكة الجزائرية رهانات و آفاق**، مذكرة تخرج نيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات تخصص علاقات دولية ،جامعة سعيدة 2012/ 2013.

32. شريط عابد ،**دراسة تحليلية لواقع وافاق الشراكة الاورومتوسطية** ,حالة دول المغرب أطروحة لنيل الدكتوراه .جامعة الجزائر .كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير 20042003 .

33. عمار محمد سليم ، **التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الاورومتوسطية** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 2002 .

34. قايد عبد الوهاب، بوغرارة بكر، **الشراكة الأورو جزائرية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي**، مذكرة تخرج ليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية وتسير جامعة سعيدة(2004 ـ 2005) .

35. كلثوم كباني، **شكالية الاندماج في الإقتصاد العالمي ، دراسة حالة الجزائر المغرب تونس** ،رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ،جامعة باتنة ،2000 .

36. محمد بولعسل ، **الاثار الإقتصادية لإنضمام الدول الغاربية إلى إتفاقية الشراكة الاوروبية المتوسطية** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ،الجزائر .20112010 .

المجلات والدوريات :

37. مجلة المندوبية الإتحاد الأوربي في الجزائر. الإتحاد الأوروبي عدد خاص بالذكرى الخمسون للاستقلال الفصل 2 2012 رقم 21 .

38. مجلة مندوبية الاتحاد الاوربي في الجزائر، الفصل الرابع .فيفري/مارس، رقم 3 .

39. مجلة مندوبية الاتحاد الاوروبي في الجزائر، جوان/جويلية 2011 رقم 18 .

40. زعباط عبد الحميد، **الشراكة الاوروميتوسطية وأثرها على إقتصاد الجزائر** . مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد الأول جامعة شلف ،2004 .

أعمال الملتقيات والندوات :

41. بشير مصطفى،**الشراكة الاجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني**، الملتقى الثامن نادي دراسات الاقتصادية .كلية علوم الاقتصادية وعلوم تسيير ،جامعة الجزائر 10/9 ماي 1999.

42. الحبيب عبد الرزاق، حوالف رحيمة، **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية** ،الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري الالفية الثالثة بجامعة سعد دحلب بليدة سنة 2002/2001

43. صليحا مقواني وهند جمعوني ، **نحو المقاربات النظرية لدراسة التنمية الاقتصادية** ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري قراءاة حديثة في التنمية ،كلية علوم الاقتصادية والتيسير جامعة الحاج لخضر باتنة 2010/2009 .

44. كمال رزيق،مصدور فارس، **الشراكة الجزائرية الاوربية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لإقتصاد الاتحاد الاوربي** ،محاضرة قدمت في الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ،جامعة سعد دحلب بالبليدة .

45. هزيل المخطارية، **اتفاقية الشراكة الأروبية**، مقال عن ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات على الاقتصاد العام على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،سطيف .

الفهرس

الفهرس :

البسملة

الإهداء

الشكر والتقدير

مقدمة .....***أ-ج***

الفصل الاول: الشراكة والتنمية التحديد و التأصيل

تمهيد.....***8***

الفصل الاول: الشراكة والتنمية التحديد و التأصيل 8

المبحث الأول: التأصيل النظري للشراكة.....9

المطلب الأول: تعريف الشراكة.....9-10

المطلب الثاني: مفاهيم ومصطلحات مشابهة للشراكة.....11-12

المطلب الثالث: دوافع الشراكة.....13-14

المبحث الثاني: الشراكة (خصائص ،أهداف، إنعكاسات).....14

المطلب الاول: خصائص وانواع الشراكة .....,,,,,,,,,,.....14-16

المطلب الثاني : أهداف الشراكة 16-17

المطلب الثالث: نتائج و إنعكاسات الشراكة.....17-18

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتنمية.....19

المطلب الاول: مفهوم التنمية.....19-20

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنمية **20-21**

المطلب الثالث:أبعاد و مؤشرات التنمية.....21-23

المطلب الرابع: نظريات التنمية 23-26

المبحث الرابع: أنواع سياسات التنمية.....27

المطلب الاول: التنمية الإدارية **27-28**

المطلب الثاني: التنمية الاجتماعية.....28-29

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية.....29-

30

المطلب الرابع: التنمية السياسية.....31-32

خلاصة الفصل.....**33**

الفصل الثاني : نماذج الشراكة الاورومغاربية

الفصل الثاني : نماذج الشراكة الاورومغاربية.....34

تمهيد.....34

المبحث الاول: الشراكة الاوربية المغربية 35

المطلب الاول :إتفاقية الشراكة الاوربية المغربية 35-36

المطلب الثاني: تقييم مؤشرات الإقتصادية المغربية 37-38

المطلب الثالث: تحديات إقتصاد المغرب في إطار الشراكة.....39-40

المبحث الثاني: الشراكة الاوربية التونسية 41

المطلب الاول: إتفاقية الشراكة الاوربية التونسية 41-43

المطلب الثاني : المؤشرات الإقتصادية التونسية 43-45

المطلب الثالث: آثار الشراكة التونسية الاوربية.....45-46

المبحث الثالث: الشراكة الاوربية الموريتانية 47

المطلب الاول: إتفاقية الشراكة الموريتانية الاوربية 47-48

المطلب الثاني: مميزات الشراكة بين موريتانيا و الإتحاد الاوربي 48-49

المطلب الثالث : مجالات الشراكة بين موريتانيا و الاتحاد الاوربي 50-51

خلاصة الفصل.....**52**

الفصل الثالث: الشراكة الاوربية الجزائرية

الفصل الثالث: الشراكة الاوربية الجزائرية.....53

تمهيد.....53

المبحث الاول:نبذة عن العلاقات الاوربية الجزائرية.....54

المطلب الاول :علاقات الجزائر الخارجية قبل وبعد الاستعمار.....54-56

المطلب الثاني :الشراكة الاورو جزائرية الجديدة.....57-59

المطلب الثالث: جوانب الاتفاق الاوربي الجزائري.....59-62

المبحث الثاني : شراكة التعاون الاوروجزائري في إطار مشروع برشلونة 62

المطلب الاول: بيان برشلونة شهادة ميلاد الشراكة الاورومتوسطية.....63-65

المطلب الثاني : مشروع برشلونة خلفياته وأهدافه.....65-66

المطلب الثالث: مشاريع التعاون الاوربي الجزائري 67-70

المبحث الثالث: الشراكة الجزائرية الاوروبية مجالاتها وانعكاساتها..... **71**

المطلب الاول: مجالات الشراكة الاوربية الجزائرية **71-74**

المطلب الثاني: التهديدات المتوقعة لإتفاق الشراكة على إقتصاد الجزائر.....74-78

المطلب الثالث: الإجراءات المرافقة لنجاح إتفاقية الشراكة 78-81

خلاصة الفصل.....82-

83

خاتمة.....**84-85**

ملخص:

إن الجذور التاريخية للعلاقات الاورومغاربية تعود إلى فترات زمنية قديمة وذلك نتيجة للتقارب الجغرافي وحجم التبادلات بينهما وكذلك إهتمام الاوربي بالمنطقة المغاربية مكنها من الحصول على إمتيازات وفق إستراتيجيات رسمت معالمها بكل دقة، من أجل تحقيق مصالح مشتركة ، كما يلعب البعد الإقتصادي دورا كبيرا في العلاقات الاوربية المغاربية وإنتقالها من مرحلة إلى اخرى و كل هذا يندرج تحت مفهوم الشراكة بينهما

وفقد ساعدت تضافر عدة عوامل على تفعيل دعائم الشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط و التي من بينها الجزائر التي تستمد علاقتها عبر الاقتصاد التاريخي الجغرافي ،فيقتضي دخول الجزائر في شراكة مع الاتحاد الاوربي تكييف إقتصادها مع متطلبات إقتصاد السوق وذلك لإعادة النظر في الهياكل و التشريعات و القوانين والإستثمارات المباشرة

فيتوفق نجاح إتفاقية الشراكة بين الجزائر وغتحاد الاوربي على زيادة الدعم المالي لها،و تقوية الإصلاحات الضريبية بتعبئة الموارد الداخلية و تقليص حجم الإقتصاد الموازي غير المتظم

Résumé:

Les racines historiques de relations Alaoromgarbah datant des périodes de temps anciens en raison de l'affinité géographique et la taille de leurs échanges ainsi que l'intérêt de la région du Maghreb européenne a permis d'obtenir des privilèges en conformité avec les stratégies repères avec précision peintes, afin de parvenir à des intérêts communs, joue également un grand rôle de la dimension économique dans l'UE Maghreb des relations le passage d'une étape à l'autre et tout cela relève de la notion de partenariat entre eux

Et il a aidé une combinaison de plusieurs facteurs sur l'activation des piliers du partenariat avec les pays méditerranéens du Sud de la Méditerranée et qui comprennent l'Algérie, qui tire son rapport sur l'économie historique géographique, nécessite une entrée en Algérie en partenariat avec l'UE d'adapter son économie à l'économie des exigences du marché et de réexaminer les structures et les législations et les lois investissements directs

succès Viovq de l'accord de partenariat entre l'Algérie et l'Gthad européenne pour augmenter le soutien financier, et de renforcer les réformes fiscales à mobiliser des ressources internes et de réduire la taille de l'économie parallèle

Université Dr. Moulay Taher - Saida-
Faculté de droit et sciences politiques
Département de science politique

L'impact du partenariat sur les politiques de développement Alooromgarbah

(Affaire – Algérie – Etude)

Memo Neil est diplômé BA

Spécialisation: relations internationales et les organisations économiques internationales

Préparation de deux étudiants:

Touhami siham

lAiredj Nawal

la supervision du professeur:

Shibli Mohammad

discussion du comité:

M. ..... Academic Rang ..... ……... ..... président

M. ..... Academic Rang ..... un superviseur et un rapporteur

M. ..... Academic Rang .... membres et de discuter

L'année scolaire 2015 - / 20161437 à 1438